

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون



الجلسة ٨٦٧٤

الجمعة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، الساعة ١٥/١٠

نيويورك

الرئيس	السيدة بيرس	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بوتسوريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد أوغاري
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيدة غولاب
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد إسونو ميينغونو
	فرنسا	السيد دو ريفير
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد جيفري

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1938164 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد غاير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، والسيدة صباح الحلاق، عضو في مجلس إدارة رابطة النساء السوريات.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيد بيدرسن.

السيد بيدرسن (تكلم بالإنكليزية): في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع ١٥٠ رجلاً وامرأة من السوريين في جنيف لاستهلال أعمال لجنة دستورية متوازنة، وذات مصداقية، وشاملة للجميع، يقودها السوريون ويتولون زمامها، بتيسير من الأمم المتحدة. وكان هناك ٥٠ عضواً رشحتهم حكومة الجمهورية العربية السورية، و ٥٠ عضواً رشحتهم هيئة التفاوض السورية المعارضة و ٥٠ من نشطاء المجتمع المدني، والخبراء، وغيرهم من المستقلين من داخل سوريا وخارجها - وهو ما يسمى بالثلث الأوسط. ويحتمل أنها كانت لحظة تاريخية. إذ جمعت السوريين معاً في غرفة واحدة في سياق العملية السياسية الرسمية التي صدر بشأنها تكليف من مجلس الأمن لإجراء أولى المحادثات المباشرة منذ خمس سنوات - وكانت أول مرة على الإطلاق عقب

التوصل إلى اتفاق سياسي بين الحكومة والمعارضة، وأول مرة على الإطلاق بحضور المجتمع المدني.

وكان استهلالها بارقة أمل للشعب السوري وفرصة تتيح للأطراف السورية الشروع في حوار مباشر تقوده وتتولى زمامه بشأن مستقبل بلد منكوب. وقد فتحت باباً أمام الجهود السياسية للتغلب على نزاع دام قرابة تسع سنوات وشق طريقاً صوب فجر جديد لسوريا، وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي يضم جميع العناصر اللازمة للتوصل إلى تسوية سياسية.

وخلال اليومين التاليين في جنيف، قدم أعضاء هذه الهيئة الموسعة رؤى بشأن الترتيبات الدستورية المقبلة في سوريا. واعتمدوا، بتوافق الآراء، مدونة لقواعد السلوك ومجموعة من الممارسات الإجرائية الأولية، وتم التوصل إلى اتفاق بشأن الأعضاء الـ ٤٥ الذين سيعملون في هيئة الصياغة المصغرة. وبعد ذلك، اجتمعت الهيئة المصغرة - التي تتألف من ١٥ عضواً من كل فريق قوامه ٥٠ عضواً - وقامت باستعراض الأفكار والمقترحات الواردة في الكلمات التي أدلى بها الأعضاء في المجموعة الموسعة، وعرضت أفكاراً أخرى أيضاً، من أجل تحديد المبادئ الدستورية المحتملة. وقد تم تبادل الآراء على نحو مكثف وعرض الأفكار، واتفقوا على العودة إلى جنيف يوم الاثنين ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

وأود الإشادة بأعضاء اللجنة على ما تحلوا به من شجاعة وروح وطنية للمشاركة في تلك الأعمال الأولية وطريقة اضطلاعهم بذلك. فلم يكن ذلك بالأمر الهين. إذ سادت بين الأعضاء الريبة، والشك وأحاسيس قوية. وكان هناك شعور عميق بالغضب والخسارة، على الصعيدين الشخصي والوطني. وقد اختلفت الخطابات، والمواقف والمقترحات اختلافاً شديداً. وفي بعض الأحيان، كان الاضطلاع بالأعمال صعباً والمشاعر مضطربة. ومع ذلك، واصل الجميع المشاركة. واتفق أعضاء اللجنة على جدول أعمال أولي واستمعوا إلى خطابات بعضهم

وأهدافهم وعلاقاتهم. ورغم ذلك، فقد جلسوا معا، وعملوا يداً بيد وشرعوا في مهمتهم الطويلة التي مفادها إرساء الثقة والائتمان فيما بينهم. وفيما يمضي هذا الجهد قدماً، سيكون من المهم أن يُتاح للأعضاء الـ ١٥ من الهيئة المصغرة استشارة بقية الأعضاء الـ ٣٥ من مجموعتهم. وإنني أتطلع إلى مواصلة المناقشات الأولية معهم ومع الرئيسين المشاركين في هذا الصدد.

وأود أيضاً أن أشير إلى أن النساء يشكلن حوالي ٣٠ في المائة من الأعضاء. وقد أسمع أصواتهن بشأن جميع المسائل. وكانت مسائل المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة - التي أثارها الرجال والنساء على السواء - بارزة في المناقشات وهي مجالات لمست فيها احتمالاً لإيجاد أرضية مشتركة أولية.

وأود أن أضيف أن المجلس الاستشاري للمرأة السورية قد اجتمع في جنيف، فيما شرعت أعمال اللجنة الدستورية وقد أعطى أعضاؤه، مرة أخرى، مثالا على السبل التي تتمكن من خلالها مجموعة تضم فئات مختلفة من السوريين من بناء الثقة والعمل معا. وأتطلع إلى اجتماعهم مرة أخرى في جنيف في المستقبل غير البعيد. وأتطلع أيضاً إلى مواصلة عملية المشاورات التي تجريها الأمم المتحدة مع قطاع عريض من المجتمع المدني السوري داخل سورية وخارجها من خلال عمل "غرفة دعم المجتمع المدني". ونتوقع مزيداً من المشاركة في هذا الإطار في وقت قريب.

وأود أن أشكر مجلس الأمن على دعمه الموحد للجنة الدستورية. ويسرني أيضاً الاجتماع مع وزراء خارجية إيران وروسيا تركيا، واجتماعي قبل ذلك مع ممثلي المجموعة المصغرة في جنيف قبل إطلاق اللجنة.

وهذا يقودني إلى الصورة الأعم. مما لا شك فيه أن عمل اللجنة يمكن أن يبني الثقة. ولكن إذا كنا نريد كسب ثقة الشعب السوري في العملية السياسية، يتعين الشروع في تغيير الديناميات على أرض الواقع ويجب أن يبدأ ذلك مع الاحترام

البعض. وبُذلت الجهود من خلال اللغة، والنبرة، والإيماءات وتحديد المواقف إشارةً إلى الانفتاح على الحوار. وزادت هذه الجهود تدريجياً مع كل يوم يمر.

وإنني أقدر النهج العملي الذي اتبعه الرئيسان المشاركان على قدم المساواة - السيد أحمد كزيري، الذي عينته الحكومة، والسيد هادي البقرة، الذي عينته المعارضة. إذ التزموا بمسؤولياتهما وترأسا الجلسات بالتناوب. وأتاحا لأعضاء اللجنة التكلم بوضوح وصراحة. وعملاً بحسن نية معي وفريقي. وسمحوا لي أيضاً أن أشير إلى أنه، رغم تركيزنا على ما قاله الطرفان في القاعة، من المهم أن تبدي البيانات العلنية التزاماً بعمل اللجنة، استناداً إلى الاتفاق السياسي الذي توصل إليه كلا الطرفين لاستهلال أعمالها. ويتعين بذل بعض الجهود في هذا الصدد.

ومن السابق لأوانه القول إن هناك اتفاق بشأن المبادئ الدستورية. كما لا يوجد اتفاق أيضاً بشأن المسائل التي ينبغي تناولها في النص الدستوري المستقبلي وينبغي معالجتها بسبل أخرى. ولكن كانت هناك مناقشة أولية متينة وقواسم مشتركة يمكن الاستناد إليها. وقد حثت الأعضاء على التفكير، أثناء تعليق الجلسة، فيما تمت مناقشته والعودة مستعدين للبناء عليه. وما انفك ممثلو الهيئة المصغرة الـ ١٥ من كل من الحكومة والمعارضة يجتمعون مع بقية الأعضاء الـ ٣٥ من مجموعات كل منهم تحقيقاً لهذه الغاية. وقد تناقشت مع الرئيسين المشاركين بشأن الحاجة إلى أن يقوموا باقتراح جدول أعمال تطلعي للأعمال المقبلة، وقد اتفقا معي على أهمية ذلك بالفعل. وإنني أجعل مساعي الحميدة تحت تصرفهما.

واسمحوا لي أن أقول بضع كلمات بشأن الثلث الأوسط، الذي يشمل أعضاؤه المجتمع المدني، والمستقلين، والخبراء وغيرهم من الشخصيات السورية البارزة. وليس لهم انتماءات سياسية رسمية، ولا يتكلم أي منهم بالنيابة عن غيره. وعلى غرار المجتمع السوري بوجه عام، تتباين آراؤهم، وتجاربهم، ومخاوفهم،

دولية أشد بسبب سورية وإلى استمرار انتهاك سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

كما يدعو القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) إلى وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد واتباع نهج مشترك في مكافحة الإرهاب. والتحدي الذي لم يُحل المتمثل في "هيئة تحرير الشام" وخطر ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مجدداً وتهديد المقاتلين الإرهابيين الأجانب المستمر، جميعها أمور تؤكد فحسب ضرورة اتباع نهج تعاوني - نهج من شأنه كفالة الاستقرار وحماية المدنيين وإعلاء شأن القانون الدولي الإنساني تماماً وتعزيز الهدوء الحقيقي وإعطاء الأولوية للتوصل إلى حل سياسي.

ومع استمرار العنف والمعاناة، يطالب السوريون على اختلاف انتماءاتهم باتخاذ إجراءات ملموسة من خلال هذه العملية لتحسين حياتهم. وما زلتُ أعتبر الإفراج بشكل أحادي عن المحتجزين/المختطفين واتخاذ جميع الأطراف خطوات لاستجلاء مصير المفقودين على نطاق معقول منطلقات بالغة الأهمية في هذا الصدد.

ولكنني ما زلت مقتنعا أيضاً بأن اتخاذ طائفة أوسع من الإجراءات الملموسة سيتطلب على الأرجح اتباع نموذج الشيء مقابل الشيء، مع تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل وبناء الثقة والطمأنينة في أوساط السوريين ومع المجتمع الدولي.

إنني أواصل النقاش مع الأطراف السورية بشأن الأبعاد الأوسع نطاقاً للعملية وبذل مساع حميدة لدى الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية الرئيسية بشأن هذه المسائل. وما زال المسؤولون الروس والأمريكيون يلتقون لمناقشة الخطوات التي يمكن اتخاذها. وقد أجريت مناقشة قيمة بشأن هذا الأمر مع المستشارة الألمانية ميركل وكبار المسؤولين في برلين في الأسبوع الماضي. وفي إطار مجموعة أستانا، يستمر الحوار بين البلدان التي تساند مختلف الأطراف الفاعلة في سورية، وما زلت أؤيد إيجاد صيغة دولية يمكن أن تجمع بين الجهات الفاعلة الرئيسية في جهد مشترك.

الكامل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وحماية المدنيين.

ويساورني بالغ القلق إزاء تجمد أعمال العنف في إدلب. فكما يعلم المجلس، هناك ثلاثة ملايين مدني في إدلب، الكثيرون منهم من الفارين من القتال الدائر في أماكن أخرى في سورية والذين عانوا وما زالوا يعانون. وقد حدث تصعيد خلال الأسابيع الماضية في القصف الجوي، فضلاً عن الهجمات البرية من كلا الجانبين. وقبل يومين فقط، قُتل ما لا يقل عن ١٢ مدنياً وأصيب ٥٠ آخرون، بينهم أطفال، عندما ضرب صاروخ، أفادت أنباء بأنه أُطلق من أراض خاضعة لسيطرة الحكومة السورية، مخيماً للنازحين بالقرب من مستشفى للولادة.

وفي الوقت نفسه، حدثت تطورات مهمة في الشمال الشرقي، حيث تدخلت تركيا عسكرياً في سورية، جنباً إلى جنب مع قوات المعارضة المسلحة السورية؛ ونشرت الحكومة السورية قوات في المنطقة الشمالية الشرقية في أعقاب التوصل إلى تفاهم مع "قوات سوريا الديمقراطية"؛ وتوصلت الولايات المتحدة وتركيا إلى تفاهم بشأن وقف إطلاق النار؛ وتوصلت تركيا وروسيا إلى تفاهم، أسفر عن تسيير دوريات مشتركة على طول الحدود التركية؛ وبطبيعة الحال، أعادت الولايات المتحدة نشر قواتها من أجزاء كبيرة في الشمال الشرقي إلى دير الزور والحسكة، بما في ذلك بالقرب من حقول النفط. وبينما ترتب على هذه التفاهمات تراجع العنف في المنطقة، يستمر تواتر الأنباء عن وقوع اشتباكات وقصف. وقد قُتل أكثر من ٩٠ مدنياً. وبينما عاد الكثيرون إلى ديارهم، لا يزال أكثر من ٧٥٠٠٠ شخص نازحين. وفي الوقت نفسه، أفادت تقارير بأن غارات جوية إسرائيلية بالقرب من دمشق، قالت إسرائيل إنها تأتي رداً على إطلاق صواريخ باتجاه إسرائيل، أسفرت عن مقتل اثنين من المدنيين.

وتدعو جميع هذه الديناميات إلى القلق الشديد. ويجب علينا الابتعاد عن أي اتجاه يمكن أن يؤدي إلى نشوب حرب

ما زال مصير الملايين من السوريين متعلقا بأيدي المجلس نتيجة استمرار العمليات القتالية، إن كان في دمشق أو إدلب أو حلب أو شمال شرق سورية أو في أي محافظة أخرى.

وسوف أركز في إحاطتي هذه على ثلاثة محاور رئيسية: أولاً، مناقشة الأثر الجنساني للنزاع المسلح على ملايين النساء وضرورة ضمان المحاسبة والمساءلة؛ ثانياً، تأمين مشاركة فعالة للمرأة السورية في العملية السياسية وفي جميع نواحي السلم والأمن؛ وثالثاً، ضرورة إطلاق سراح المعتقلين والمعتقلات والمختفين قسرياً من جميع الأطراف.

إن النزاع السوري المستمر منذ أكثر من ثمانية أعوام قد جلب على السوريين، وخاصة النساء والأطفال والفتيات، آثاراً مأساوية. وكما ذكر المبعوث الخاص، هذا الأسبوع فقط، سقط ١٦ شخصاً نتيجة لقصف صاروخي قرب مشفى للتوليد في مخيم للنازحين في إدلب. ومن ضمن الضحايا نساء وأطفال وعاملون طبيون. وهذا الاعتداء هو الخامس والستون على المنشآت الطبية في شمال غرب سورية منذ شهر نيسان/أبريل الماضي، وفقاً للجمعية الطبية السورية الأمريكية. إضافة إلى ذلك، اضطرت عشرات الآلاف من المدنيين، معظمهم من النساء والأطفال، إلى هجر منازلهم قسرياً في مناطق شمال شرق وشمال غرب سورية نتيجة للعمليات العسكرية التي سببت وتسبب كوارث إنسانية ضخمة.

إن الوضع السياسي والإنساني المتدهور حالياً في سورية أدى إلى تفاقم التمييز ضد النساء وارتفاع معدلات العنف المبني على الجندر والتزويج المبكر والتزويج القسري والاتجار بالنساء. إن النساء السوريات يواجهن تحديات جمة للحصول على حقوقهن، ومن جميع الأطراف. هذا التمييز ضد النساء لا يتمثل فقط في القوانين السورية التمييزية ضدهن بل وفي ممارسات المجموعات الأخرى، مثل داعش والنصرة وغيرهما، فهم أيضاً يعنفون ويهربون النساء ويحرمونهن من أبسط حقوقهن.

في نهاية المطاف، أعتقد أن جميع هذه الجهود ينبغي أن تؤدي إلى تهيئة بيئة آمنة وهادئة ومحيدة. ومن شأن ذلك أن يسمح بأن يقابل أي إصلاح دستوري نشوء ظروف إيجابية على أرض الواقع، فضلاً عن بيئة من شأنها أن تتيح إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع تحت إشراف الأمم المتحدة، تمثيلاً مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ومن الواضح أن الخطوات الضرورية لإيجاد بيئة من هذا القبيل من شأنها أن تسهم أيضاً في توليد الثقة لدى اللاجئين للعودة بصورة طوعية وآمنة وكرامة.

ويحدوني أمل قوي في أن تتمكن الحكومة والمعارضة بمرور الوقت من إقامة علاقات في ظل وجود اللجنة الدستورية بوصفها وسيلة لفتح الأبواب الموصدة؛ وأن تخف حدة العنف وتتغير الظروف على أرض الواقع؛ وأن يتبلور في نهاية المطاف حل شامل وحاسم لصالح جميع السوريين. ويجب على الأطراف السورية، التي تقود العملية وتمسك بزمامها، أن تغتنم الفرصة التي يوفرها إطلاق اللجنة. ويجب عليها، وعلينا جميعاً، أن ننشئ استناداً إليها دينامية تعاضدية من أجل الشعب السوري. وأنا أقدر الدعم المقدم من جميع الأعضاء، فيما أواصل العمل في هذا الاتجاه، تنفيذاً لولايتي على النحو الوارد في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة الحلاق، التي تقدم إحاطة إلى المجلس بصفتها عضو مجلس "رابطة النساء السوريات" وعضواً مؤسساً في "الرابطة السورية للمواطنة".

السيدة الحلاق: أشكركم، السيدة الرئيسة، على دعوتي لإحاطة المجلس اليوم. أنا، كما ذكرت الرئيسة، عضو في اللجنة الدستورية السورية وعضو في المجلس الاستشاري النسائي. وقد عملتُ نصف عمري من أجل تمكين المرأة السورية ونيلها لحقوقها في جميع المجالات وما زلت أناضل حتى اليوم. وأنا اليوم أقدم إحاطتي كوني ناشطة نسوية في المجتمع المدني السوري.

هي خطوة جيدة لزيادة مشاركة النساء، فقد وصل كما أشار السيد المبعوث إلى ما يقارب ٣٠ في المائة، وهذه النسبة وصلت بدعم وبجهود المبعوث وأيضا بمناصرة قوية جدا من النسويات السوريات والنسويين السوريين. وهذا يدفعنا بالأمل أن تزيد هذه النسبة أيضا في عملية التفاوض ما بين أطراف التفاوض. إن هذه النسبة نريدها أيضا أن تتضمن في دستورنا الجديد لكي نأمن حماية حقوق النساء في سورية المستقبل.

أما ملف المعتقلين والمفقودين والمختطفين فهو الملف الشائك أمامنا. للأسف لم يحدث أي تقدم يذكر منذ انعقاد الجلسة الماضية في شهر آب/أغسطس الفائت (انظر S/PV.8593). بالرغم من التعاطف الكبير من مجلسكم إلا أنه ما زال هناك أكثر من ألف من السوريين والسوريات في عداد المختطفين أو المفقودين وما زالوا تحت عرضة التعذيب أو الإهانة أو المعاملة السيئة، كما أحاطتكم بذلك زميلاتي في "عائلات من أجل الحرية". أود أن أحيطكم علما بأن أطراف النزاع يعتقلون العديد من النساء والأطفال ويستخدمونهم كرهائن وكوسيلة لابتزاز أزواجهن أو آبائهن المنخرطين في النشاط العسكري والسياسي. إن أغلب المعتقلين والمعتقلات والمختطفين قسراً في العقد الماضي هم من المدافعين عن حقوق الإنسان، وغالباً ما تكون ذريعة اعتقالهم تحت ما يسمى مكافحة الإرهاب. إن الناشطات النسويات، وبما في ذلك العاملات في المجال الإغاثي، قد تعرضن لشتى أنواع العنف الذي لا يقتصر فقط على الاعتقال. فإن النساء والفتيات المعتقلات يواجهن أثناء وبعد الاعتقال تبعيات جنسية لكونهن نساء، وبخاصة في مجتمعاتنا، فيتسبب لهن في وصمة عار، وقد ينتهي مصير بعضهن بالطلاق أو القتل تحت ذريعة جرائم الشرف أو الانتحار.

من هنا يجب على جميع أطراف النزاع في سورية إطلاق سراح جميع المعتقلين والمختطفين الذين اعتقلوا قسراً والالتزام بقانون حقوق الإنسان الدولي وبأحكام القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). إن

إن النساء السوريات يشكلن الغالبية من الذين هُجروا قسراً من منازلهم. ولذلك فإن ضمان البيئة الملائمة لعودة طوعية وأمنة وبكرامة للمهاجرين والمهاجرات قسراً إلى أماكنهم الأصلية هو شرط أساسي كما ينص عليه القانون الدولي.

إن جميع أطراف النزاع المسلح في سورية يتصرفون وكأن بإمكانهم الإفلات من العقاب. لذلك على مجلس الأمن أن يضغط على جميع الأطراف ليحترموا التزامهم المنصوص عليه في القوانين الدولية وأن يضمن المساءلة والمحاسبة القانونية للأشخاص الذين ارتكبوا انتهاكات جسيمة بحق ملايين السوريات والسوريين. إن أي جهود يتخذها المجلس لضمان المحاسبة والمساءلة القانونية وآليات العدالة الانتقالية عليها أن تتضمن البعد الجندي وأثر النزاع المسلح على النساء والفتيات. ولا يمكن للمساءلة أن تنتظر حتى انتهاء الحل السياسي. وبالرغم من الدور المحدود للمجتمع المدني الذي يلعبه حالياً بالتأثير على العملية السياسية في سورية إلا أن الناشطين والناشطات في الحركة النسوية وحقوق الإنسان يثابرون على رسم خارطة مستقبل لسورية، وخصوصاً في الأمور المتعلقة بالعدالة والمواطنة وحقوق الإنسان.

أريد أن أؤكد لكم أنه من المحال الوصول إلى الديمقراطية في ظل غياب المساواة الجنسانية أو بدون مشاركة نسائية فعالة في صنع القرار السياسي. وأشدّد خاصة على هذه المطالب لأنه لطالما يتم التغاضي عنها في المحافل ومواقع صنع القرارات إلى يومنا هذا، بالرغم من جهود المبعوث الأممي الخاص ومطالب الناشطات النسويات منذ عام ٢٠١٤ إلى يومنا هذا لا يوجد سوى عدد قليل، سوى امرأتين في وفدي الحكومة والمعارضة في عملية التفاوض.

إن العديد من نشطاء وناشطات المجتمع المدني يدعمون العملية الدستورية الحالية ويعتبرونها طريقاً للعملية السياسية، وأن اللجنة الدستورية التي انعقدت في بداية تشرين الثاني/نوفمبر

يضمن معالجة العواقب الجنسانية التي تعاني منها الكثير من المعتقلات والمختطفات بعد إطلاق سراحهن.

إلى يومنا هذا، فإن فشل مجلس الأمن في وقف نزيف الدم وحمام الدم في بلدي سورية وفشله في ردع منتهكي الحقوق من الإفلات من العقاب يحجمان مصداقيته المتعلقة بحفظ الأمن والسلام الدوليين. في هذه السنة فقط، سمعتم في هذا المجلس أكثر من إحاطة عن الآثار الجسيمة لهذه الحرب على المدنيين، ومن ضمنهم النساء والأطفال والأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة وعائلات المعتقلين والعاملين في المجال الطبي. جميعنا، كسوريين وسوريات، نتوق إلى اليوم الذي نتحرر به من العنف والحرب. نحن نحلم ببلد ديمقراطي ومستقبل شامل حيث تكون فيه حقوق الإنسان معززة ومصانة، ومن ضمنها حقوق المرأة الإنسانية. لكن الحقيقة هي أن حاضرتنا ومستقبلنا يتعلقان بقرار حاسم من قبل مجلسكم الكريم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة حلاق على إحاطتها الإعلامية.
أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد جيفري (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): كان عرض السيدة حلاق بمثابة صورة جديدة بالثناء ومؤثرة للغاية حول المشاكل التي سببها هذا الصراع الرهيب للمدنيين السوريين، وخاصة النساء.

إننا نشكرها جزيل الشكر مرة أخرى. ونشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن على ملاحظاته وأكثر من ذلك على الدور المحوري الذي قام به في تدشين عمل اللجنة الدستورية الشهر الماضي. ونحنه شخصيا وكذلك الأمين العام والأمم المتحدة عموما على هذا الإنجاز.

لكن وبينما يجب ألا نخطئ بشأن خطوة واحدة، مهما كانت أهميتها، فلتحقيق السلام الذي نسعى إليه، لا يزال

معالجة هذه القضية هي شرط أساسي لبناء الثقة، أيضا كما ذكر السيد المبعوث، بين أطراف النزاع والشعب السوري؛ وبين الشعب السوري والأمم المتحدة، لأن الأمم المتحدة إذا ضغطت على هذا الموضوع وتعطي الأولوية الكافية لهذه المسألة لتعزيز شرعنة دورها أمام الشارع السوري. للأسف، وخاصة بعد مرور هذه السنوات، لدى ملايين السوريين شعور بأن المجتمع الدولي قد خذلهم في وقف معاناتهم.

في الختام، أدعو جميع أعضاء وعضوات المجلس لضمان التنفيذ الكامل لأحكام القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي تم اتخاذه بالإجماع والذي يعتبر خارطة عمل لمستقبل سورية. وأدعو المجلس إلى أن يأخذ الأولويات التالية.

الدعوة لوقف فوري للعمليات القتالية لإنهاء النزاع الحالي وضمان حماية جميع المدنيين والمدنات من الهجمات المتكررة.

ثانيا، ضمان المساواة والمشاركة الفعالة للمرأة في صنع القرار السياسي في حاضر سورية ومستقبلها. ويجب ضمان تمثيلها بنسبة ٣٠ في المائة، كحد أدنى وصولا إلى التناصف وفي كافة مجالات صنع القرار.

ترسيخ مبادئ شرعة حقوق الإنسان في الدستور الجديد، بما في ذلك المساواة على الأساس الجنسدي وعدم التمييز. فعلى الدستور أن يحتوي على الضمانات التي تحرم جميع أنواع العنف المبني على الجنس وأي نوع من التمييز على أساس العرق والجنس والإعاقة واللون، وإلى آخره، وأن يتضمن سمو الاتفاقيات الدولية على القوانين الوطنية.

وكذلك نعود إلى أولوياتنا الأساسية أيضا، وهي إعطاء عملية إطلاق سراح المعتقلين تعسفياً أولوية إنسانية، وعليه يجب أن تتاح سبل الوصول إلى كافة أماكن الاحتجاز بشكل غير مشروط. كما أن على مجلسكم، مجلس الأمن، أن يدعم جهود المبعوث الأممي في حل قضية المعتقلين كجزء من مهامه وأن

وأولويتنا الثانية هي التوصل إلى وقف لإطلاق النار يشمل كامل البلد. وأولويتنا الثالثة هي استمرار ممارسة المجتمع الدولي ضغوط دبلوماسية واقتصادية لا هوائية فيها على دمشق من أجل المضي قدماً بتحقيق أهدافنا الأخرى، لأننا نعتقد أننا لن نحققها بدون تلك الضغوط. وفي هذا الصدد، تتمسك الولايات المتحدة بموقفها المتمثل في أنه لا يمكن تقديم أي مساعدة لإعادة الإعمار إلى دمشق في المناطق التي تسيطر عليها إلا عندما يتم تنفيذ عملية سياسية ذات مصداقية ولا رجعة فيها، تمشيًا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وريثما نتأكد أنها تجري على قدم وساق. ونعتقد أن هذا الموقف يتوافق مع موقف العديد من شركائنا الأوروبيين وشركائنا في الشرق الأوسط، وسنعمل بشكل وثيق معهم لضمان استمرار هذا الضغط. إن أي جهود تبذل لتقديم مساعدة لإعادة الإعمار في هذه اللحظة هي سابقة لأوانها، ونقدر هنا أهمية مساعدة الأمم المتحدة في التقيد بمبادئها ومعاييرها دعماً للحل السياسي. وهذا هو مجال تركيزنا الثالث.

لكن أولويتنا الرابعة لدعم حل سياسي قابل للتطبيق تقوم على محاولة إيجاد حلول وسط وبدائل للحل العسكري، وهو أمر لا يزال النظام، على أي حال، يعتقد أنه ممكن. لقد عملت حكومتي على وجه الخصوص مع العديد من الأشخاص الموجودين حول هذه الطاولة. وأود بصفة خاصة أن أؤكد على عملنا مع الاتحاد الروسي، بما في ذلك رحلة وزير الخارجية بومبيو إلى سوتشي للقاء الرئيس بوتين في شهر أيار/مايو. ونعتقد أن هناك طريقاً للمضي قدماً طالما حافظنا على سياسة تركز على العملية السياسية وممارسة الضغط على النظام وعلى من يدعمونه، وفي النهاية التوصل إلى وقف لإطلاق النار على المستوى الوطني بهدف التوصل إلى حل توافقي سينهي أخيراً هذه الحرب الرهيبة التي شكلت، ابتداءً من استخدام الأسلحة الكيميائية ونزوح ملايين اللاجئين الذين زرعوا استقرار مناطق

علينا النظر في أهمية ما حدث في جنيف. وعملاً بقرار مجلس الأمن، لدينا الآن منبران معترف بهما رسمياً من قبل المجتمع الدولي للتعامل مع سورية والمشاكل المرتبطة بالنزاع السوري - وهما النظام في دمشق ومؤتمر يضم أعضاء من مختلف المشارب السياسية في جنيف. ولا يساورنا شك في أن هذا التوازن، ولا سيما الجزء منه القائم على أساس العمل الذي يمكن القيام به في جنيف، يمكن أن يفتح الباب لمستقبل أفضل بكثير إذا كان المجلس يدعمه بالكامل. وهذه هي وصفتنا الأولى لإيجاد حل لهذه الأزمة الرهيبة. والوصفة الثانية، أيضاً عملاً بالقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، هي وقف إطلاق النار.

ينبغي أن نفكر فيما رأيناه منذ جلسة المجلس الأخيرة للحديث عن سورية (انظر S/PV.8645). لقد رأينا اندلاع معارك جديدة رافقت التوغل التركي في الشمال الشرقي. وتناور أربعة من الجيوش الأجنبية الخمسة المعنية، فضلاً عن الجيش السوري والعديد من الأطراف الفاعلة الرئيسية من غير الدول، وأحياناً تطلق النار على بعضها البعض في منطقة شديدة الخطورة. وفي الوقت نفسه، شهدنا في إدلب في الشمال الغربي زيادة جديدة في مستويات العنف. وكما ذكرنا السيدة حلاق، شاهدنا بالأمس حادثة مروعة لإطلاق صاروخ استراتيجي بعيد المدى أطلق عمداً في رأينا على منطقة للمشردين داخلياً بجوار مستشفى للولادة مما أسفر عن مقتل وجرح عشرات الأشخاص.

أخيراً، حدثت زيادة في أعمال العنف الأسبوع الماضي شملت ثلاث قوات من القوات العسكرية الرئيسية الأخرى التابعة للدول في الجو فوق سورية. ويجب إلقاء اللوم في هذا الصدد على الحكومة الإيرانية لاستمرارها في نقل نظم الأسلحة بعيدة المدى إلى سورية من أجل مواصلة ارتكاب أعمالها الخطيرة عبر وكلائها. وخلال العام الماضي، أصابت نظم الأسلحة هذه ثلاثة من شركائنا. ونؤيد بشكل خاص حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها والتصرف دفاعاً عن النفس عندما تحتاج إلى ذلك.

السعي لإيجاد حل سياسي للصراع السوري. وفي الوقت نفسه فإن جميع إجراءات بلدان أستانا سوف تستند إلى الاحترام الصارم لسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدةها وسلامتها الإقليمية. إن التحول الإيجابي اليوم نحو الأفضل في العمل للتوصل إلى تسوية سياسية يهيء الظروف اللازمة لاتخاذ خطوات ملموسة في اتجاه تقديم مساعدات إنسانية شاملة لإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع في سورية. وإنه من المؤسف كما سمعنا للتو، استمرار زملائنا من الولايات المتحدة في عدم رغبتهم في التخلي عن صورههم النمطية والانضمام إلى تلك العملية.

وتظل الحالة الإنسانية والعسكرية الأكثر إثارة للقلق تخص المناطق التي لا تسيطر عليها الحكومة السورية شرق نهر الفرات وفي منطقة تخفيف التوتر بإدلب وفي المنطقة التي تحتلها الولايات المتحدة حول التنف. وبفضل توقيع روسيا وتركيا في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر في سوتشي فإن الحالة في شمال شرق سورية باتت تحت السيطرة. ومكنت الجهود المبذولة من منع وقوع مواجهة مسلحة واسعة النطاق وخسائر في صفوف المدنيين. لقد أكدنا منذ وقت طويل على أن حل مسألة تطلعات الأكراد الذين يشكلون جزءاً لا يتجزأ من المجتمع السوري المتعدد الأعراق سيكون مستحيلاً ما دامت الحكومة السورية لا تستطيع استعادة سيطرتها على كامل أراضيها الوطنية وحدودها. ونحن على استعداد لمواصلة مساعدة السلطات السورية والأكراد في إرساء حوار واسع النطاق بشأن قضاياهم الأكثر إلحاحاً. وفي الوقت نفسه، فإننا نحاول إصلاح الأضرار التي لحقت بجميع فئات المجتمع السوري على يد أولئك الذين حاولوا في وقت ما الاستفادة من النزاعات العربية الكردية وراء الفرات. وللأسف لا تزال تلك المحاولات مستمرة. إلا أنها الآن مصحوبة بإعلانات مفتوحة بشأن وجود دافعهم الحقيقي، وهو الرغبة في جني مكاسب مالية من الاستخراج غير المشروع للنفط السوري وتهريبه.

ونود أن نشير إلى أن من بين المشاركين في أعمال اللجنة الدستورية ممثلون عن حكومة الجمهورية العربية السورية والمجتمع

بأكملها ثم صعود مختلف الجماعات الإرهابية وصولاً إلى الذبح الجماعي للمدنيين، وصمة عار في جبين العالم.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

نشكر السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سورية، على إحاطته وكذلك على جهوده المتفانية لإرساء حوار داخل سورية. كما أصغينا باهتمام للسيدة صباح الحلاق.

وكما أبلغنا السيد بيدرسن للتو، فإن الجولة الأولى من المفاوضات داخل سورية في إطار اللجنة الدستورية جرت في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر في جنيف. وشكل تأسيسها وبدء عملها، بمساعدة حاسمة من مسار أستانا، بلا شك إنجازاً للشعب السوري. وأود أن أشير إلى تبني ممثلين من كل طبقات المجتمع السوري المشاركين في مؤتمر الحوار الوطني السوري فكرة إنشاء لجنة دستورية في عام ٢٠١٨ في سوتشي. ونحن سعداء بالنتائج الأولية التي حققتها هذه العملية والتي تهدف إلى تشكيل مستقبل سورية. ونأمل أن يتم عقد المرحلة التالية من المفاوضات التي ستبدأ الأسبوع المقبل في جو بناء، ونتمنى للسوريين والسيد بيدرسن كل النجاح.

ونتفق مع المبعوث الخاص بأن هذه ما هي إلا بداية مسار طويل وصعب. لذلك نعتقد أنه من الضروري التعامل مع الحوار بين السوريين بحذر. وإن أي محاولات للتدخل في عمله من خلال فرض قرارات على السوريين تتعارض مع مصالحهم الوطنية، هي محاولات غير مقبولة، وكذلك فرض أطر زمنية مصطنعة أو طلبات للحصول على تنازلات من جانب أحد الأطراف المعنية فقط. ونعتقد أنه من المهم أن نتذكر المبدأ الرئيسي للعمل في اللجنة الدستورية، المنصوص عليه في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي ينص على تشجيع تقدم العملية السياسية بقيادة وتنفيذ السوريين أنفسهم لها. ونحث جميع زملائنا على الالتزام بهذا المبدأ.

إن روسيا وتركيا وإيران كدول ضامنة لعملية أستانا على استعداد لمواصلة مساعدة الأطراف السورية والمبعوث الخاص في

أحدث هذه التقارير تتلاعب بانتظام بالمعلومات الواردة فيها ولذلك فإننا لا نثق فيها، خاصة وأن إدلب لم تشهد مؤخرا تنفيذ أعمال عدائية عسكرية نشطة أو عمليات واسعة النطاق، ولا تجري أي عمليات من هذا القبيل في الوقت الحاضر. ونحن نحث جميع زملائنا على أن يكونوا حذرين للغاية قبل عرض هذه المعلومات كحقائق. وإلا فإنهم سيصبحون أساسا مشاركين في حرب المعلومات، مقاتلين يحاربون في صف الإرهابيين.

وتواصل الجهود، بمساعدة المركز الروسي للمصالحة بين الأطراف المتنازعة في الجمهورية العربية السورية إلى جانب حكومة الجمهورية العربية السورية والأمم المتحدة، من أجل إعادة توطين مخيم الركبان. ويجدون الأمل في أن تحل مشكلة اللاجئين والمشردين داخليا هناك قريبا. ولن نتوقف عن الإشارة إلى الحالة المتردية في مخيم الهول. ونحث جميع المهتمين بالرفاه الإنساني في سورية على المشاركة في الجهود المبذولة في ذلك الصدد وعلى تقديم المساعدة الإنسانية لجميع السوريين من دون أي تمييز أو تسييس أو شروط مسبقة. ولا يشمل ذلك مشاريع إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع فحسب، بل كذلك رفع الجزاءات المفروضة من جانب واحد لصالح تطبيع حياة الشعب السوري. سنغر وايسنغر

السيد سنغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): نشكر السفير بيدرسن على إحاطته، ولكن بصفة خاصة على عزمه الذي لا يكل، والذي نجح بفضل في إقناع الحكومة السورية والمعارضة والمجتمع المدني على الجلوس وجها لوجه حول نفس الطاولة في إطار اللجنة الدستورية. ونرحب بالسيدة صباح الحلاق ونشكرها على مشاطرتها إيانا أفكارها المتعمقة المتأتية من خبرتها الواسعة في مجال العمل لصالح المجتمع المدني السوري. وكذلك نشكر الرئاسة على دعوتها إلى جلستنا اليوم حتى نتعرف من خلالها على آراء وتطلعات المجتمع المدني والمرأة على وجه الخصوص، في سعيها إلى بناء مستقبل جديد للبلد.

المدني والمعارضة السورية، بما في ذلك المعارضة التي تسيطر على الجماعات المسلحة. وبذلك تجمع عملية السلام هذه بين جميع الجهات التي لها مصلحة في العملية السياسية التي تحدد مستقبل سورية السياسي. ومع ذلك فإن الخارجين فعليا عن القانون والإرهابيين لا يزالون يشكلون تهديدا للمجتمع السوري. ولذلك فإن معظم إدلب يخضع لسيطرة مقاتلي هيئة تحرير الشام، وهي جماعة صنفها مجلس الأمن كمنظمة إرهابية. إن المقاتلين يروعون السكان المحليين ويستخدمون الهياكل الأساسية المدنية للأغراض العسكرية ويحتبثون وراء المدنيين لمنعهم من مغادرة إدلب. ويطلق الإرهابيون من هيئة تحرير الشام النار بانتظام على المستوطنات المجاورة مستخدمين أسلحة حديثة. وقد سجلت حوالي ٦٠٠ من هذه الهجمات في تشرين الأول/أكتوبر، ووقعت أكثر من ٢٨ حادثة مماثلة خلال الـ ٢٤ ساعة الماضية. وثمة تقارير عن تنفيذ عمليات إعدام واحتجاز وتفريق عنيف للمعتقلين من الناس العاديين ضد السلطات الإرهابية في إدلب. وقد تكلم وكيل الأمين العام مارك لوكوك عن الحالة في بلدة كفر تخاريم المحاصرة في جلسة لمجلس الأمن مؤخرا (انظر S/PV.8664). وسأكرر ما قاله مرة أخرى. ففي حين تجري المعارضة مفاوضات في جنيف، يقاتل الإرهابيون في سورية. ولذلك، فإننا نحذر من محاولات تمرير هؤلاء الجهاديين على إهم من يسمون بالمعارضة المعتدلة أو الإدارة المحلية.

وأود أن أشير إلى أن بعض زملائنا لا يزالون يعتمدون على مصادر معلومات غير متحقق منها ومريبة للغاية في تحليل التقارير التي تدعي شن هجمات على المدنيين والبنى التحتية المدنية. إننا نشرك الآخرين في الحث على الامتثال للقانون الدولي الإنساني. ونبذل نحن وشركاؤنا السوريون كل ما في وسعنا لحماية السكان المدنيين الذين يستخدمهم الإرهابيون دروعا بشرية. غير أننا كثيرا ما نتيقن من أن عددا كبيرا من التقارير عن هذا النوع من الغارات مختلفة فعلا. وللأسف فإن المصادر التي استقيت منها

مضى في رأينا التوصل إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني يأتي بالفرج والهدوء للسكان المدنيين. ويجدر التأكيد على أهمية توفير ضمانات محددة بأن جميع أنشطة مكافحة الإرهاب ستنفذ بتقيد تام بالقانون الدولي الإنساني، الذي ينص على حدود حتى في الأعمال القتالية. وتلك الحدود واضحة - وتنطبق على السكان المدنيين والهياكل الأساسية. ونعرب في ذلك الصدد عن أسفنا وإدانتنا لما ورد في التقارير من أن قذائف أطلقت من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية أودت بحياة ١٢ شخصا وأدت إلى إصابة ٥٦ آخرين، من بينهم أطفال. وسيقول الكثيرون إنه لا يمكن لعملية سياسية أن تؤتي ثمارها في الوقت الذي تستمر فيه مأساة إنسانية، وأن تلك تطلعات غير واقعية. وهو قول سديد، لكننا ندعو إلى التعامل مع هذه المأساة باعتبارها القوة التي تدفع كل قطاع من قطاعات السكان في سورية، أينما وجد، إلى جانبنا جميعا نحن التواقين إلى السلام، إلى إحراز تقدم حقيقي نحو إقامة سورية التي يتطلع إليها شعبها ويستحقها.

السيدة فرونييتسكا (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أشكر المبعوث الخاص، غير بيدرسن، على إحاطته الشاملة. كما أود أن أشكر السيدة صباح الحلاق على مداخلتها.

باديء ذي بدء، أود أن أرحب ببدء أعمال اللجنة الدستورية في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر. شددت بولندا مرارا وتكرارا على أن أي حل مستدام للنزاع يتطلب انتقالا سياسيا حقيقيا، تتفاوض عليه الأطراف السورية في إطار عملية جنيف التي تقودها الأمم المتحدة. وقد بدأت هذه العملية أخيرا. ونتفق مع المبعوث الخاص على أن الدستور المقبل دستور الشعب السوري وحده. وأعمال اللجنة الدستورية ينبغي أن تتيح إجراء مناقشة مجدية حقا بشأن مستقبل سورية.

ويتعين على جميع أطراف النزاع المشاركة في اتخاذ تدابير بناء الثقة. وفي هذا السياق، أود أن التشديد على أهمية

لقد وصف السفير بيدرسن المحادثات الدستورية في جنيف، عقب الجولة الأولى من المفاوضات، بأنها كانت ناجحة ومكثفة وجوهرية وعالية المهنية. وكذلك شدد على أنها مؤهلة من عدة جوانب، وتلك صفة مستحسنة. ويحدونا الأمل في أنه سيتسنى، من خلال تيسير الأمم المتحدة وعلى أساس الاحترام المتبادل والتفاني والالتزام والثقة، بناء الجسور وتحقيق التقدم حتى في أصعب المجالات. ولذلك فإننا نحث جميع أعضاء اللجنة، بناء على إيمانهم ومصالحهم المشتركة، على مواصلة مداولاتهم بحماس. وللمرأة بوجه خاص دور حاسم تضطلع به في هذه المحادثات، وذلك ما يجعل مشاركتها بنسبة لا تقل عن ٣٠ في المائة أمرا بالغ الأهمية.

وتحقيقا لتلك الغاية، يود وفد بلدي أن يسلط الضوء على النقاط التالية. من الضروري بناء الثقة من خلال عملية سياسية واسعة النطاق، تؤدي فيها اللجنة الدستورية دورا أساسيا من دون شك. فهي إذا ما اضطلعت بعملها بفعالية، ستعزز إيمان السوريين بأن بالإمكان تحقيق تطلعاتهم المشروعة. غير أن عمل اللجنة لن يكون كافيا ولن ينجح في المساهمة في تلك العملية الواسعة النطاق ما لم تستوف الشروط اللازمة لبناء رؤية وطنية موحدة، بدءا بدعم مجد وقوي لقطاعاتها المؤسسة. وإحراز التقدم بشأن تدابير بناء الثقة المتبادلة أمر بالغ الأهمية لتلك العملية. ونحن نتفق تماما على أن الإفراج عن النساء والأطفال والمسنين والمعتقلين والأشخاص الذين تعرضوا للاحتجاز التعسفي فمرضوا، سيسهم إسهاما كبيرا في تحقيق تلك الغاية، وأن ذلك الإجراء سيوفر للأسر معلومات موثوقة عن مصير ذويهم المفقودين.

غير أن الأمر قد يكون متروكا للسوريين أنفسهم، سواء تحت رعاية اللجنة أو في إطار منبر آخر، لتحديد التدابير الأخرى التي يمكن للحكومة والمعارضة أن تتخذها بحيث يمكن للسكان المدنيين أن يروا تغييرا ملموسا في حياتهم. وبعبارة أخرى، لا بد من إحياء الأمل. ومن المهم أكثر من أي وقت

فالقانون الإنساني الدولي واضح تماما. إنه يلزم جميع أطراف النزاع بالتمييز الصارم بين المدنيين والمقاتلين والحرص باستمرار على تجنب إيقاع الأذى بالمدنيين أثناء سير العمليات العسكرية. وفي الختام، أود أن أذكر بأننا نؤيد تماما العودة الآمنة للاجئين السوريين الذين فروا من ديارهم. ونعتقد أن الحل الدائم في سورية ينبغي أن يضمن عودة السوريين إلى بلدانهم الأصليين بصورة آمنة ومستدامة وكرامة وطوعية، وفقا للقانون الدولي ومبدأ عدم الإعادة القسرية.

السيد هويسغن (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أيضا أن أبدأ بشكر السيد غاير بيدرسن على عمله الحثيث، وأهنته على ما أنجزه. لقد قال ممثل الولايات المتحدة في بيانه أن العملية يمكن أن تمهد السبيل لعملية سلمية، ولكنها مجرد خطوة أولى. وهناك بيانات تثير القلق أدلى بها الرئيس الأسد، الذي يحاول أن ينأى بنفسه عن اللجنة الدستورية. وبطبيعة الحال، يجب ألا يحدث ذلك ويجب أن نتلقى ضمانات باحترام استقلال اللجنة الدستورية وكفالة أمن وأمان أعضائها وعدم تعرضهم للابتزاز.

لقد فتح الباب أمام عملية سياسية. وأود أيضا أن أذكر الزملاء بأن ألمانيا ترى أنه لا بد من إطلاق عملية سياسية حقيقية شاملة وجامعة وعملية انتقالية قبل أن نبدأ التفكير في تقديم المساعدات من أجل التعمير.

وفي معرض حديثي عن عملية شاملة، أود أن أثنى على ما قالته السيدة الحلاق فيما يتعلق بالمرأة. ونرحب كثيرا بما ذكره السيد بيدرسن في إحاطته عن اجتماعه مع المجلس الاستشاري للمرأة السورية. ولكن ينبغي أن تشارك المرأة مشاركة كاملة في العملية السياسية وفي جميع الهيئات السياسية. وأؤيد تماما ما قاله عن الدستور المقبل، لا سيما أن هدف العملية السياسية هو وجوب احترام حقوق المرأة المكرسة في الدستور. وما قاله السيد بيدرسن عن العنف القائم على نوع الجنس والتمييز والاختفاء

ضمان المحافظة على المعاملة الإنسانية للمحتجزين، بمن في ذلك المختطفون والمفقودون في سورية، من خلال التركيز على حقوقهم الطبيعية المستمدة من القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

لقد تسببت الحرب السورية في معاناة لا توصف لبلد كان ينعم بالسلام. ولا يزال الآلاف من الأشخاص في الاحتجاز التعسفي، حيث يخضع الكثير منهم لأشكال مختلفة من سوء المعاملة، بما في ذلك التعذيب والاغتصاب. وفي الوقت نفسه، لا يزال آلاف الأشخاص في عداد المفقودين، مع حرمان ذويهم من أي معلومات عن مصيرهم. وندعو إلى الإفراج عنهم، ولا سيما إطلاق سراح الأطفال والنساء والمسنين. فإحراز بعض أوجه التقدم في هذا المجال سيساعد على رفع مستوى الثقة بين الأطراف وسيسهم إسهاما كبيرا في الجهود الرامية إلى التوصل إلى سلام دائم في سورية. وهذا هو أحد أهم تدابير بناء الثقة، إن لم يكن أهمها على الإطلاق، فيما بين أطراف النزاع.

وللأسف، بصرف النظر عن المسار السياسي، يجب أن نشير أيضا إلى تصعيد النزاع في إدلب. وبالأمر، علمنا أن الصواريخ التي أطلقت ليلة الأربعاء على مستوطنات الأشخاص الفارين من النزاع في شمال غرب البلد تسببت في مقتل ما لا يقل عن ١٢ شخصا وإصابة عشرات آخرين بجروح، من بينهم أطفال. إن أشد الفئات ضعفا، بمن في ذلك المسنون والنساء والأطفال الذين تأويهم مخيمات الأشخاص المشردين داخليا، يجب أن يحظوا بحماية خاصة.

ويدين على نحو خاص الهجمات على المرافق الطبية والعاملين فيها التي نُفذت في جميع أنحاء سورية هذا العام. ونكرر التأكيد على الحاجة الماسة إلى كفالة الوصول الآمن دون عوائق للمساعدة الإنسانية، فضلا عن حرية التنقل دون قيود للمدنيين الفارين من العنف.

على مرفق طبي في قاح، حيث قُتل ١٠ أشخاص - من المدنيين والعاملين في المجال الطبي - وليس هناك أي مبرر للهجمات العشوائية على المدنيين الأبرياء والمرافق الأساسية المدنية. وكما قيل من قبل، فإننا نؤيد أيضا وجوب أن ينظر مجلس التحقيق في تلك الهجمات وضرورة نشر تقريره بعد ذلك.

السيد العتيبي (الكويت): نتقد في البداية مجزئ الشكر للمبعوث الخاص السيد غير بيدرسن على إحاطته حول المسار السياسي السوري. ونشكر كذلك السيدة صباح الحلاق على إحاطتها.

نجتمع اليوم بعد تحقيق استحقاق مهم في العملية السياسية السورية، ألا وهو عقد الجولة الأولى من اجتماعات اللجنة الدستورية. ولا يفوتني هنا أن أشيد مرة أخرى بجهود المبعوث الخاص، السيد بيدرسن، خلال هذا العام، والتي ساهمت في التوصل إلى هذا الاتفاق.

لقد تابعنا مجريات عمل هذه اللجنة، التي عقدت اجتماعاتها عبر هيئتها الموسعة المكونة من ١٥٠ شخصا وهيئتها المصغرة المكونة من ٤٥ شخصا في جنيف خلال النصف الأول من هذا الشهر. ولا بد أن نثني على الأطراف السورية على إقدامها على هذه الخطوة المحورية والمشاركة في أعمال اللجنة. لقد شكل بدء أعمال هذه اللجنة بارقة أمل بالنسبة للسوريين، بل أيضا للمجتمع الدولي بأسره، بعد سنوات من المعاناة نتيجة للنزاع في هذا البلد العربي الشقيق. إننا نأمل ونحن على بعد أيام فقط من إعادة استئناف اجتماعات اللجنة الدستورية في جنيف أن تسود لغة الحوار وأن تنخرط الأطراف بمناقشات بناءة تؤدي إلى تفاهات حول الدستور السوري.

إننا نعلم بأن هذه المناقشات لن تكون سهلة، وتوجد هناك وجهات نظر مختلفة حولها، إلا أننا نحث وندعو الأطراف السورية إلى وضع نصب أعينهم دائما مصلحة الشعب السوري الشقيق والعمل على تمكينه من تحقيق طموحاته المشروعة عبر

القسري واستمرار احتجاز النساء كرهائن يثير القلق على نحو مروع.

إننا بحاجة إلى عملية سياسية. ونحن بحاجة إلى وقف لإطلاق النار، مثلما قال الزملاء، وكما ناقشنا ذلك في وقت سابق من هذا الأسبوع في هذه الهيئة (انظر S/PV.8668)، ونحن بحاجة إلى المصالحة في البلد. وكخطوة أولى، إن الأمر الضروري تماما بغية القيام بذلك هو أن ينهي النظام السوري الاعتقالات التعسفية والتعذيب والعنف الجنسي وحالات الاختفاء القسري وعمليات إعدام المحتجزين بغير محاكمة. ويجب عليه أن يبلغ أسر عشرات الآلاف من الأشخاص المفقودين عن مصير أحبائهم، ويوفر للأمم المتحدة أو للجنة الدولية للصليب الأحمر إمكانية الوصول دون شروط إلى جميع مرافق الاحتجاز الخاضعة لسيطرته، ويسمح للأشخاص المحتجزين بالحصول على العلاج الطبي، ويفرج عن جميع السجناء السياسيين والأشخاص المحتجزين بصورة تعسفية.

وفيما يتعلق بالمصالحة، هناك نقطة رئيسية أخرى أثرتنا مرارا وتكرارا، وهي المساءلة. فبدون المساءلة، لا يمكن تحقيق المصالحة. ولذلك، أناشد مرة أخرى، بما في ذلك زملائنا الروس، أن يدعموا الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، التي يهيئ بالفعل الظروف المواتية للمصالحة والمستقبل أفضل لسورية.

وفي صباح هذا اليوم، عندما ناقشنا الحالة في اليمن قال زميلنا الروسي أنه لا بد من الامتثال غير المشروط للقانون الإنساني الدولي (انظر S/PV.8672). وبعد ظهر اليوم، استمعت إلى بيانه ولكنه ولم يذكر ذلك. وعندما أسمع وأقرأ عما يحدث وما تقوم به القوات الروسية والسورية في سورية، أفهم لماذا لم يذكر ذلك. فقد سمعنا الأخبار عن الهجوم الخامس والستين

ندين كافة الهجمات التي تشنها الجماعات الإرهابية المدرجة على قوائم مجلس الأمن ضد المناطق المأهولة بالسكان المدنيين. وفي ذات الوقت، نجدد التذكير بأن علميات مكافحة الإرهاب لا تعني بأي شكل من الأشكال أي طرف في النزاع من الالتزامات بموجب القانون الدولي، بما في ذلك الامتثال لمبادئ التمييز والتناسب والاحتراز وحماية المدنيين والمرافق المدنية.

ونذكر ما سبق أن حذرت منه الأمم المتحدة بأن أي عملية عسكرية واسعة النطاق في إدلب قد تؤدي إلى أسوأ كارثة إنسانية في القرن الحادي والعشرين. ونعرب عن خشيتنا بأن العمليات العسكرية على الأرض قد تؤثر على مجريات العملية السياسية واجتماعات اللجنة الدستورية، مجددين في هذا السياق دعوتنا لضرورة وقف إطلاق النار في كافة أنحاء سوريا، كما هو منصوص عليه في قرارات مجلس الأمن لا سيما القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). ونؤكد هنا أيضا إدانتنا للاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على سيادة وأراضي سوريا، والتي تمثل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٣٥٠ (١٩٧٤) بشأن فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية.

وفي الختام، نعيد التأكيد على أنه ليس هناك حل عسكري للنزاع في سوريا، وأن الحل هو عبر تسوية سياسية وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) والذي وضع خارطة طريق لعملية انتقالية سياسية تتضمن محطات عدة، ومنها صياغة دستور وعقد انتخابات حرة ونزيهة تجري عملا بهذا الدستور تحت إشراف الأمم المتحدة، وتشمل جميع السوريين، بمن فيهم أولئك الذين هم في الخارج.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلدي أيضا أن يشكر السيد غاير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، على إحاطته الممتازة بشأن آخر تطورات

تسوية سياسية تتوافق عليها جميع مكوناته، وتحافظ على وحدة واستقلال وسيادة سلامة الأراضي السورية، وذلك وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق).

إننا نشدد على أهمية أن تصاحب هذه العملية السياسية تدابير لبناء الثقة. ولعل أبرز وأهم تلك التدابير هو تحقيق تقدم حقيقي وملحوس في ملف المعتقلين والمفقودين، الذي تطرق إليه السيد غاير بيدرسن في إحاطته، والسماح للمنظمات الدولية المختصة بزيارة المعتقلات والسجون. وفيما يتعلق باللاجئين، فإننا نجدد موقفنا بأنه أي عودة لهم يجب أن تكون آمنة وطوعية وكريمة. ونؤكد على أنه لا يمكن تحقيق سلام مستدام وشامل في سوريا من دون تحقيق العدالة وضمان عدم الإفلات من العقاب ومساءلة مرتكبي الجرائم التي ارتكبت خلال الأزمة منذ عام ٢٠١١، مجددين في هذا الصدد دعمنا لعمل الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وكذلك لجنة التحقيق التي أنشأها الأمين العام للأمم المتحدة والتي بدأت عملها مؤخرا.

ونود أن ننوه هنا إلى البيان الصحفي الصادر يوم أمس عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة والأرقام المفزعة التي تضمنها هذا البيان حول عدد الأطفال الذين قتلوا العام الماضي والذي تجاوز أكثر ١٠٠ ١ طفل، وهذا العام كذلك إضافة إلى المرافق المدنية التي استهدفت. وفي هذا السياق، نجدد التعبير عن قلقنا من المستجدات في شمال غرب سوريا، وتحديدًا في إدلب، التي شهدت خلال الفترة الماضية تصعيدا عسكريا أدى إلى سقوط ضحايا من المدنيين، كان آخره الهجوم على مخيم المشردين داخليا في إدلب، مما أدى إلى سقوط ضحايا من المدنيين. إننا نجدد إدانتنا لاستهداف المدنيين الأبرياء من قبل أي طرف. كما

وختاماً، تأمل كوت ديفوار أن يؤدي عمل اللجنة الدستورية إلى النتائج المتوقعة لتحقيق السلام والاستقرار الدائم في سوريا. وندعو في ذلك الصدد المجلس إلى دعم الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام لأجل التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع السوري وفقاً لأحكام القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) ذات الصلة.

السيدة غولاب (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية):

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيد غاير بيدرسن على إحاطته بشأن الحالة في سوريا. وأود أن أعثم هذه الفرصة أيضاً لأشكر المبعوث الخاص والأفرقة الداعمة له في الاضطلاع بمسؤولياته بتفان وثبات. ونشيد بجهود المبعوث الخاص الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية لعملية بقيادة سورية وتيسير من الأمم المتحدة لإنشاء نظام لا طائفي وشامل للحكومة ويتسم بالمصداقية، فضلاً عن إطلاق عملية صياغة دستور جديد وإجراء انتخابات حرة ونزيهة. وأود أيضاً أن أشكر السيدة صباح الحلاق على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات.

وسأركز ملاحظاتي على المسائل الثلاث التالية: الحالة

الأمنية، والعمليات الدستورية والسياسية، والوضع الإنساني.

وفيما يتعلق بالمسألة الأولى، تعرب جنوب أفريقيا عن شعورها بالقلق البالغ مما ورد في آخر التقارير عن عمليات القصف المدفعي والقصف بالقذائف في إدلب والتي أسفرت عن إصابات ووفيات بين المدنيين، بمن فيهم الأطفال. ونحث جميع الأطراف على التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وخاصة فيما يتعلق بحماية المدنيين والبنى التحتية المدنية. ونأمل على الرغم من ذلك أن تتحرك القوات الحكومية السورية لأجل السيطرة على مزيد من الأراضي وإزالة التهديد الذي يسببه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيره من الجماعات المسلحة. ويجب علينا التنويه أيضاً إلى أنه وبالرغم من أهمية أنشطة مكافحة الإرهاب هذه لتحقيق ذلك الهدف، فإنه يجب

العملية السياسية في سوريا. ونشكر أيضاً السيدة صباح الحلاق، ممثلة المجتمع المدني في سوريا، على إحاطتها المفصلة.

وتثني كوت ديفوار على جهود الوساطة والمسامي الحميدة للمبعوث الخاص التي مكنت اللجنة الدستورية من بدء أعمالها بروح بناءة في جنيف في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر. ونشيد أيضاً بعزم الرئيسين المشاركين في اللجنة الدستورية على الاجتماع مرة أخرى في جنيف في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

وبالرغم من هذه التطورات الإيجابية، يرى وفد بلدي أن إنشاء اللجنة الدستورية ليس سوى خطوة أولى في العملية السياسية الرامية إلى حل النزاعات المستمرة منذ أكثر من ثماني سنوات. ولذلك تدعو كوت ديفوار المجتمع الدولي، لا سيما المجلس إلى تقديم الدعم القوي لجميع الجهات الفاعلة في مفاوضاتها المستمرة من أجل السلام تحت رعاية الأمم المتحدة.

ويؤكد بلدي مرة أخرى ضرورة الوقف الكامل للأعمال العدائية لكي تنهياً بيئة مواتية لنجاح المحادثات. ونرحب في ذلك الصدد بالاتفاقات الموقعة بين تركيا والولايات المتحدة وتركيا والاتحاد الروسي بتاريخ ١٧ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر على التوالي، فيما يتعلق بوقف الهجمات على القوات الكردية في شمال شرق سوريا. وتسعى هذه الاتفاقات، بالإضافة إلى إعلان الاتحاد الروسي والقوات الحكومية في محافظة إدلب عن وقف إطلاق النار من جانب واحد في ٣١ آب/أغسطس، إلى تهيئة مناخ الثقة اللازم لنجاح المفاوضات بين الأطراف السورية.

وفي ذلك السياق، لا يزال وفد بلدي يشعر بالقلق إزاء استمرار بؤر التوتر في شمال شرق سوريا. ويساورنا القلق أيضاً إزاء التصعيد العسكري بين تل أبيب ودمشق، وربما يؤدي إلى زيادة التوتر الإقليمي وتفاقم الأوضاع الأمنية والإنسانية المثيرة للقلق سلفاً في سوريا. ولذا يحث بلدي كلتا الدولتين على إعطاء الأولوية للحوار في السعي إلى إيجاد حلول لخلافتهما.

ملتزمة بتأييد حماية المصالح الأساسية للشعب السوري وصون السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط والتمسك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية، بما في ذلك احترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية واستقلالها.

وندعو جميع الأطراف في سورية، بما في ذلك القطاعات السياسية والمجتمع المدني وجميع أبناء الشعب السوري لأن يتحدوا معا من أجل رتق نسيج مستقبل يسوده السلام والاستقرار والازدهار.

السيد وو هاي تاو (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسين على إحاطته. كما استمعت بعناية إلى الملاحظات التي أدلت بها السيدة الحلاق.

إن توافق آراء المجتمع الدولي هو أن الحل السياسي هو السبيل الوحيد للتوصل إلى تسوية للمسألة السورية. لقد شهدت العملية السياسية السورية تطورات رئيسية في الشهر الماضي، بما في ذلك نجاح عقد الاجتماع الأول للمجموعة الكبيرة المثلة للجنة الدستورية ومجموعة مصغرة يبلغ عدد أعضائها ٤٥ عضوا. وستعقد المجموعة المصغرة جولتيها الثانية والثالثة من المناقشات في جنيف في القريب العاجل.

وترحب الصين بهذه التطورات، وتثني على المساعي الحميدة التي يبذلها المبعوث الخاص بيدرسين وعمله الدؤوب، فضلا عن المشاركة البناءة من جانب جميع الأطراف السورية.

إن إنشاء اللجنة الدستورية خطوة أولى هامة للعملية السياسية السورية. ونحن نؤيد العمل الذي يقوم به السيد بيدرسين، استنادا إلى المكاسب التي تحققت، لمواصلة تعزيز العملية السياسية وفقا لمبدأ عملية يقودها ويملك زمامها السوريون والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وفي هذا الصدد، ثمة حاجة إلى الاستماع بعناية إلى النداءات المشروعة للحكومة السورية، والحفاظ على

تنفيذها بما يتفق تماما مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بالمسألة الثانية ألا وهي العمليات السياسية والدستورية، ترحب جنوب أفريقيا بعقد الاجتماع الأول للجنة الدستورية السورية في نهاية تشرين الأول/أكتوبر. وتبين التقارير إحراز تقدم ملموس في عمل اللجنة عموما وكذلك عمل المجموعة المصغرة. ونحث جميع الأعضاء في اللجنة الدستورية على أداء واجباتهم بإخلاص تمثيلا مع مدونة قواعد السلوك التي أعتمدت خلال المناقشات. ونتطلع إلى موافاتنا بأحدث المستجدات عن التقدم المحرز في عملها بانتظام.

وفي حين يحرز عمل اللجنة الدستورية تقدما مثابرا، فلا مناص من استمرار العمل في الجوانب الأخرى من تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) بما فيها المشاركة الفعالة من جميع الأطراف في مواصلة العملية السياسية التي ييسرها المبعوث الخاص. واستكمالا للجنة الدستورية، ينبغي للأطراف أن تنظر في تعزيز ذلك التقدم بتدابير لبناء الثقة، بما في ذلك الإفراج عن المدنيين المحتجزين، لا سيما النساء والأطفال والمسنين والمرضى.

ويكرر وفدي التأكيد على أن الحل المستدام الوحيد للمسألة السورية لا يزال هو التوصل إلى حل سياسي من خلال حوار شامل للجميع بقيادة سورية يرمي إلى تحقيق انتقال سياسي يجسد إرادة الشعب السوري، مع ضمان الحماية لجميع فئات المجتمع السوري. وفي هذا الصدد، نرحب بتمثيل المرأة فضلا عن مختلف الجماعات الدينية في محادثات السلام، ونكرر التأكيد على أن القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) يظل خريطة الطريق للعملية السياسية في سورية.

وفيما يتعلق بالمسألة الثالثة - الحالة الإنسانية والتجديد المقبل لولاية المساعدات الإنسانية عبر الحدود - أود أن أكرر أن جنوب أفريقيا ستواصل العمل مع جميع الأطراف المعنية للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة. وتظل جنوب أفريقيا

الإرهاب بجميع أشكاله وبذل الجهود المشتركة للتعامل مع مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وبينما نقوم بتعزيز العملية السياسية في سورية، ينبغي لنا أيضا بذل الجهود لتحسين الحالة الاقتصادية والإنسانية في البلد. ويتعين على المجتمع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة، اعتماد منظور شامل وموضوعي ومتوازن عند النظر في الأزمة الإنسانية السورية والاستجابة لها.

تواجه سورية حاليا عقوبات اقتصادية ونقص في النفط وهياكل أساسية متضررة وافتقار إلى تمويل إعادة التعمير، فضلا عن الصعوبات الأخرى التي تؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية وتؤثر تأثيرا حادا على توفير الغذاء والملبس والسكن ووسائل النقل لشعبها.

ويفرض العدد الكبير من اللاجئين السوريين ضغوطا اقتصادية واجتماعية على البلدان المجاورة ويشكل أحد عوامل زعزعة الاستقرار في المنطقة. ولا ينبغي أن يرتبط تقديم المواد الإنسانية لسورية بأي شروط سياسية مسبقة. وينبغي لجميع الجهات العاملة في مجال الإغاثة الإنسانية في الميدان في سورية أن زيادة الاتصال والتنسيق مع الحكومة السورية.

وتود الصين أن تؤكد مجددا دعمها للعملية السياسية في سورية وهي على استعداد للاضطلاع بدور بناء في الاستئناف المبكر للسلام والاستقرار والتنمية في سورية.

السيد سيهاب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكر المبعوث الخاص غاير بيدرسن على إحاطته. كما نشكر السيدة الحلاق، من رابطة النساء السوريات، على تشاظر تجربتها وما لديها من معلومات مع مجلس الأمن.

وترحب إندونيسيا ببدء عمل اللجنة الدستورية والمناقشات اللاحقة بين أعضاء اللجنة في جنيف قبل بضعة أسابيع. ونحن نشاطر الآخرين الرأي المتمثل في أن اللجنة الدستورية ليست في حد ذاتها حلا للنزاع. ومع ذلك، فإننا نعتقد أن المناقشات

استقلال عمل اللجنة الدستورية والاحترام التام لسيادة البلد واستقلاله ووحدته وسلامته الإقليمية. لا ينبغي تقسيم سورية أو تمزيق أوصالها.

ويحدونا الأمل أن تستخدم الأطراف السورية المناقشات في اللجنة الدستورية لزيادة التفاهم المتبادل وبناء الثقة المتبادلة تدريجيا. وينبغي لأعضاء اللجنة الدستورية منح الأولوية لمصالح البلد وشعبه والتوصل إلى توافق في الآراء في أقرب وقت ممكن. وينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، تقديم الدعم في هذا الصدد والقيام بالمزيد لمساعدة الأطراف السورية على تنحية خلافاتها جانبا وبناء توافق في الآراء.

إن تفشي الإرهاب يشكل تهديدا كبيرا محتملا لحل سياسي للمسألة السورية، إذ سيكون له أثر سلبي كبير على العملية السياسية وعلى مستقبل البلد. ولا تزال الحالة في المناطق الشمالية الشرقية من سورية هشة.

وينبغي للأطراف المعنية أن تتجنب أي عمل من شأنه أن يقوض الإنجازات التي تحققت حتى الآن في مجال مكافحة الإرهاب. والأولوية الحالية هي الاشتراك في التعامل مع الخطر الذي يمثله تحرك الإرهابيين والاحتراز من عودة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وينبغي للأمانة العامة أن تراقب عن كثب حالة مكافحة الإرهاب في سورية، فضلا عن الإرهابيين المتنقلين، وأن تنظر بعناية في مسألة تقديم أولئك الإرهابيين إلى العدالة من خلال اقتراح توصيات تحقيقا لذلك. لقد أصبحت إدلب مرتعا خصبا للإرهاب، مما يشكل خطرا يهدد ملايين المدنيين. وهذا يمثل تحديا مشتركا للسلام والأمن في سورية والشرق الأوسط والعالم بأسره.

وينبغي للمجتمع الدولي، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الدولي، أن يواصل مواءمة معايير مكافحة

نحو السلام في سورية، بما في ذلك من خلال الاحترام الكامل لاتفاقات وقف إطلاق النار. ينبغي لكل من العملية السياسية ووقف إطلاق النار المضي قدماً على وجه السرعة ويجب أن تكون التهذئة على رأس الأولويات لصالح رفاه ملايين الناس في سورية.

قبل أن أختتم، وكما ذكر المبعوث الخاص بيدرسن بوضوح، فإن اجتماع اللجنة الدستورية كان على الأرجح لحظة تاريخية. إن التزامنا الأخلاقي الجماعي يفرض علينا الاستمرار في مساعدة جميع الأطراف لتحويل الاحتمالات إلى شيء حقيقي، إلى بداية مستقبل أفضل للشعب السوري. ويودّ وفد بلدي أن يشدد على أهمية قيام جميع الأطراف بتجنب أي أنشطة و/أو بيانات استفزازية يمكن أن تعطل العملية الجارية في جنيف.

السيد إيسونو مينغونو (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية): يسرّ غينيا الاستوائية دائماً الاستماع إلى المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد غاير بيدرسن، وقد كان مصدر ارتياح كبير قبل كل شيء الاستماع إلى التطورات الهامة في العملية السياسية في سورية. ونكرر شكرنا على التزامه المثير للإعجاب ونشكر السيدة صباح الحلاق على إحاطتها.

لقد رحّبت بتشكيل اللجنة الدستورية في إحاطتنا الأخيرة (انظر S/PV.8645)، وترحب حكومة جمهورية غينيا الاستوائية الآن بعقد الاجتماع الأول للجنة في جنيف في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر وبالموافقة على تشكيل فريق صياغة الدستور السوري المستقبلي. إن هذه لحظة هامة ومفعمة بالأمل حقاً بوصفها نتيجة أول اتفاق بين الأطراف السورية منذ اتخاذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونعتقد أن من الضروري الآن مشاركة اللجنة في مناقشات جادة وجوهرية لتحقيق نتائج إيجابية وملموسة تخدم مصالح وتطلعات الشعب السوري بأكمله.

ونرحّب بمستوى التمثيل العالي في اللجنة لشريحة واسعة من المجتمع المدني من مختلف الجماعات العرقية والدينية ومختلف

الجارية في جنيف حاسمة الأهمية كنقطة بداية صوب عملية سياسية أوسع نطاقاً يقودها ويملك زمامها السوريون تيسرها الأمم المتحدة وعلى أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

ويشعر وفدي بقلق بالغ إزاء تصاعد العنف في الشمال الغربي، بما في ذلك الهجوم الأخير الذي أثر على مخيم للأشخاص المشردين داخلياً في إدلب، كما سبق أن ذكر المبعوث الخاص بيدرسن. يلتمس الناس في مخيمات المشردين داخلياً، بمن فيهم النساء والأطفال، الأمان؛ ومع ذلك، تعرض مأواهم للتدمير. لقد فقدوا منازلهم وملاجئهم. ولذلك، نود أن نكرر مناشدتنا الوقف الكامل للعنف في سورية.

وفيما يتعلق بالعملية السياسية بشكل عام في سورية، يود وفد بلدي أن يسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولاً، من الأهمية بمكان تهيئة بيئة مواتية لعملية اللجنة الدستورية الجارية. يجب على جميع الأطراف دعم اللجنة في التركيز على عملها دون ضغوط إضافية لا لزوم لها من جهات فاعلة خارجية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يسمح لأعضاء اللجنة بالتركيز على الجوهر وترك السوريين يقررون مستقبلهم. ويحدونا الأمل في أن يستطيع الأعضاء مواصلة مناقشة رؤاهم بصورة بناءة خلال الجولة المقبلة من مناقشات اللجنة ابتداء من اليوم الاثنين المقبل.

ثانياً، يود وفدي أن يشيد بدور المبعوث الخاص في الجمع بين الأطراف، وهو ليس بالأمر اليسير. نحن نؤيد بقوة الجهود الدؤوبة للمبعوث الخاص بيدرسن من أجل بناء الثقة بين الأطراف المعنية. ينبغي تعزيز الثقة بعناية لكي تؤدي إلى حوار حقيقي. ونعتقد أنه من الضروري أن يؤكد المجلس من جديد دعمه المتواصل لهذه العملية وأن يبعث بإشارة قوية إلى جميع الأطراف على دعمنا الكامل لعمل المبعوث الخاص.

ثالثاً، من أجل التوصل إلى تسوية سياسية دائمة للأزمة، فمن الضروري للغاية أن تؤيد جميع الأطراف المسار الأولي

تشرك السوريين أنفسهم بوصفهم الفاعلين الرئيسيين والممثلين الرئيسيين، بما أن مستقبل بلدهم هو الذي على المحك. لا يجب أن تكون هناك حلول مفروضة.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد

غاير بيدرسن على حضوره معنا اليوم عشية الاجتماع الثاني للجنة الدستورية في جنيف، فضلاً عن شكر السيدة الحلاق على مداخلتها.

ثمة حاجة ملحة لإسكات البنادق في كل مكان من سورية لتهيئة الظروف المفضية إلى التوصل إلى تسوية سياسية. ولا بد لنا بأي ثمن من الحيلولة دون استئناف أعمال القتال في الشمال الشرقي التي ستكون كارثية على المستوى الإنساني، ولن تفيد سوى تنظيم داعش على حساب أمننا الجماعي. لذلك فإن أولويتنا هي البقاء متحدتين في مكافحة داعش والحفاظ على التقدم الذي أحرزته التحالف بشق الأنفس. لا يزال تنظيم داعش يشكل تهديداً كبيراً. وما زالت لديه قدرات عملياتية كبيرة، كما يتضح من تزايد الهجمات غير المتناظرة على أرض الواقع. ويسرّ فرنسا أن أعضاء التحالف الدولي ضد تنظيم داعش قد أكدوا مجدداً تصميمهم على مواصلة مشاركتهم في سورية والعراق، بما في ذلك عن طريق الحفاظ على الوجود العسكري في المنطقة الشمالية الشرقية. وستواصل فرنسا الاضطلاع بجميع مسؤولياتها في مكافحة داعش.

إن التردّي الحاد في الحالة في المنطقة الشمالية الغربية منذ أواخر تشرين الأول/أكتوبر هو مصدر آخر للقلق. وتدين فرنسا استمرار الغارات العشوائية من قبل النظام وحلفائه في إدلب، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. وأدين، على وجه الخصوص، الضربة التي وُجّهت في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ضد مخيم للنازحين بالقرب من الحدود التركية، فضلاً عن تلك الموجهة ضد المرافق الطبية، وبعضها مدعوم من الاتحاد الأوروبي وفرنسا.

إن مكافحة الإرهاب أولوية بالنسبة لبلدي، ولكن لا يمكن أن تُشن على حساب احترام القانون الدولي الإنساني. إن حماية

الحركات السياسية، ونشير إلى أن عملها يجب أن يجري في احترام لميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والمبادئ التي لا جدال فيها مثل احترام وحدة سورية واستقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

وعلاوة على ذلك، فإننا نتفق مع الرأي القائل بأن اللجنة الدستورية يجب أن يحكم عملها السعي إلى تحقيق توافق الآراء وتفاعل بناء، دون تدخّل خارجي ودون تحدد مواعيد نهائية من الخارج، من أجل التوصل إلى اتفاق عام بين أعضائها فيها يسمح بأوسع دعم ممكن من جانب الشعب السوري لعملها. ومع ذلك، يجب أن ندرك أن هذه ليست سوى خطوة أولى نحو التسوية السياسية والسلمية للأزمة، لأنه بعد هذه الخطوة الأولى سيبقى لدينا ١٠٠٠ ميل نقطعها، لأن اللجنة ليست الهدف الذي يتوجّ جميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية دائمة للنزاعات.

ونعتقد أيضاً أن المحاولات الحالية الرامية إلى طرح أن حل النزاع لا يعتمد سوى على أعمال اللجنة الدستورية لا تمثل إلا نهج خطأ. ستنتهي الحرب عندما نضع حداً للأعمال العدائية والإرهاب في جميع أنحاء البلد. إن الكفاح ضد الإرهاب في سورية شرط لا غنى عنه للمضي قدماً في عملية التوصل إلى حل سياسي. ويتمتع السوريون بالحقوق نفسها التي يتمتع بها غيرهم من الأشخاص في العيش بمأمن من الإرهابيين في بلدهم. ولا ترى غينيا الاستوائية أن من الممكن إحراز تقدم في العملية السياسية إذا تواصل هدير المدافع، وإبادة مئات الأرواح البريئة مراراً وتكراراً، والنزوح الجماعي للسكان.

وأكرر التأكيد على أنه لا يوجد حل عسكري للحرب أو بديل عن حل سياسي وأن تحسّن العلاقات بين الأطراف السورية فيما يتعلق بإطلاق سراح السجناء والمعونة الإنسانية هو في مصلحة العملية السياسية. إن أي عملية من أي نوع في سورية يجب أن تحترم سلامة أراضي البلد وسيادته وأن

وعلى نطاق واسع، من تمويل إعادة الإعمار ومن إعادة بناء ما ساعدوا، إلى حد كبير، في تدميره. ومن قبيل الوهم أيضاً أن نتصور إمكانية العودة الطوعية والأمنة والكرامة للاجئين دون التوصل إلى اتفاق شامل، بما في ذلك وجود ضمانات سياسية وأمنية حقيقية وكفالة إمكانية وصول الأمم المتحدة بصورة كاملة ودون عوائق لمراقبة هذه العودة على أرض الواقع ودعمها.

وأود أن أختتم بياني بتكرار دعوتي لجميع من لديهم تأثير على النظام إلى ممارسة الضغط عليه كي يشارك مشاركة حقيقية في العملية السياسية. ويجب علينا جميعاً القيام بدورنا من أجل إحراز تقدم نحو تحقيق السلام.

السيد بيكستين دو بوتسويرفا (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أود أولاً أن أتقدم بالشكر للمبعوث الخاص غير بيدرسن على إحاطته، وكذلك على عمله للتوصل إلى حل سياسي في سورية والتزامه بذلك. والشكر موصول للسيدة صباح الحلاق على شهادتها.

أولاً، فيما يتعلق باللجنة الدستورية، فإننا نتفق مع التقييم الإيجابي الذي قدمه المبعوث الخاص بشأن اجتماعها الأول. فعملها يمكن أن يشكل خطوة أولى في العملية السياسية ونحو تحقيق التطلعات المشروعة لجميع السوريين، سواء في الداخل أو في الشتات. ولتحقيق ذلك، يجب أن يكون ممثلو اللجنة قادرين على القيام بعملهم في بيئة مواتية. وندعو جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها بالسماح للممثلين بالقيام بعملهم واغتنام الفرصة التاريخية التي تتيحها اللجنة الدستورية. وتواصل بلجيكا دعم إيجاد حل سياسي شامل للجميع، وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق).

ثانياً، فيما يتعلق بالحالة على أرض الواقع، فالحقيقة المؤسفة هي أن العنف لا يزال مستمراً في شمال شرق وشمال غرب سورية. ونشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء التقارير الأخيرة عن الهجمات، بما في ذلك الهجوم على مخيم للنازحين في قاح

المدينين، بما في ذلك العاملون في مجال المساعدة الإنسانية والطبية والبنية التحتية المدنية، هو التزام يقع على عاتق الجميع. كما ندين قمع المظاهرات المدنية السلمية من قبل هيئة تحرير الشام. وفي هذا السياق، من الضروري التأكيد مجدداً على الاستعادة الكاملة والثامة لوقف إطلاق النار في إدلب من أجل توحيد الجهود ضد الجماعات الإرهابية المدرجة في قوائم الأمم المتحدة.

وأود أن أعيد التأكيد على دعم فرنسا الكامل للجهود المبعوث الخاص لسورية للتوصل إلى تسوية سياسية على أساس قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وأهنته على عقد الاجتماع الأول للجنة الدستورية، الأمر الذي يمثل خطوة إيجابية. ويحدونا الأمل في أن يحقق الاجتماع الثاني للجنة الصياغة، الذي سيعقد يوم الاثنين في جنيف، تقدماً نحو منح سورية دستوراً جديداً. وبغية التحرك في هذا الاتجاه، من المهم أن يشارك جميع أعضاء اللجنة، ولا سيما وفد النظام، بحسن نية في المناقشات وعدم اللجوء إلى المماطلة الخادعة. وسنظل يقظين فيما يتعلق بأي مناورة تهدف إلى عرقلة المناقشات ونطلب من المبعوث الخاص أن يقدم تقريراً إلى المجلس على نحو شفاف.

إن اللجنة الدستورية ليست غاية في حد ذاتها ولا تمثل سوى خطوة أولى. ومن الضروري إحراز تقدم مواز في تنفيذ جميع عناصر القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، كما أكد وزراء المجموعة المصغرة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر في واشنطن العاصمة، وهذا يشمل العمل بشأن تدابير بناء الثقة، ولا سيما فيما يتعلق بالمحتجزين. كما يتطلب تهيئة بيئة آمنة ومحايدة لإجراء انتخابات ذات مصداقية تحت إشراف الأمم المتحدة، يجب أن يشارك فيها جميع السوريين، بمن فيهم اللاجئون والنازحون داخلياً.

ومن دون إحراز تقدم في هذا الاتجاه، ستبقى مواقف فرنسا والاتحاد الأوروبي بشأن إعادة الإعمار والجزءات دون تغيير. وذلك ينبغي ألا يمنع بأي شكل الذين يؤمنون بأن الظروف المواتية لإعادة الإعمار متوفرة بالفعل، وهم تواقون إلى البدء فوراً

إطار من الشفافية، الأمر الذي سيمكن المجتمع الدولي، والمجلس على وجه الخصوص، من رصد ودعم تنفيذ الاتفاقات التي يتم التوصل إليها وتعزيز الثقة بين جميع الأطراف في عملية السلام.

ونعتقد أننا في مرحلة حرجية، لا بد لنا فيها من العمل بسرعة على الصعيد السياسي وتقديم التزامات ملموسة، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق). فالحالة الإنسانية الخطيرة والتهديد الكامن الذي يشكله الإرهاب في سورية يتطلبان ذلك. وبالإضافة إلى تلك الجهود، نشدد على أهمية أن تواصل جميع الأطراف العمل لإيجاد تدابير تعزز جوا من التفاهم، بوسائل منها الإفراج عن المحتجزين والاستدلال على الأشخاص المفقودين وتسليم رفات الموتى. ونشدد على أن إحراز تقدم في هذا المجال لن يكون مجردبادرة إنسانية حيوية يمكن أن تؤدي إلى تضميد الجراح المفتوحة وتخفيف حدة التوترات، بل إنه سيمثل أيضا وسيلة مثالية للنهوض بعملية الحوار السياسي والمساءلة والمصالحة في سورية.

وعلى نحو ما أشارت المنظمة، فإن من المهم للغاية أن تركز الحكومة السورية والمعارضة على إيجاد حلول أشمل، تتجاوز المستوى الحالي للإفراج عن السجناء بشكل تبادلي وفردى وصولا إلى الإفراج المتزامن عن مجموعات غير متطابقة من حيث العدد. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية الأخرى التي يجب معالجتها في الحالة الخطيرة التي يواجهها الملايين من اللاجئين والنازحين، الأمر الذي لا يتطلب توفير الموارد المالية الضرورية فحسب، بل وإظهار الإرادة السياسية اللازمة لكفالة عودتهم الآمنة والكرامة في إطار معايير مقبولة دوليا. ولتحقيق ذلك، نؤكد على أهمية تجنب تصعيد النزاع، الأمر الذي من شأنه أن يقوض آفاق التوصل إلى حل سياسي. والتوصل إلى وقف فعال لإطلاق النار في إدلب والمناطق المحيطة بها أمر بالغ الأهمية في ظل الظروف الراهنة.

ختاما، أود أن أؤكد مجددا أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع الدائر في سورية وأن وفد بلدي سيواصل العمل

في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، على نحو ما ذكر آخرون. وهذا العنف غير مقبول ويجب أن يتوقف فورا. وندعو جميع الأطراف إلى إرساء وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد، على نحو ما دعا إليه القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويقع على عاتق الحكومة السورية التزام خاص بكفالة إيجاد بيئة آمنة ومستقرة وهادئة في جميع أنحاء البلد في سياق محادثات السلام الجارية في جنيف. كما يشمل ذلك حماية الحقوق ومنع الأعمال الانتقامية والقمع والتجنيد القسري في القوات المسلحة.

ثالثا، يذكرنا المبعوث الخاص في كل شهر بأهمية تنفيذ تدابير لبناء الثقة. فلا يزال الآلاف من السوريين يُعتقلون ويحتجزون تعسفا. وندعو سورية إلى مراعاة الأهمية الحاسمة للتصدي لهذه المسألة كمؤشر على حسن النية تجاه أبناء شعبها.

أخيرا، أود أن أذكر الأعضاء بأن المجلس سينظر قريبا في تجديد القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، بشأن المعونة الإنسانية عبر الحدود. ولا جدال في أهمية ذلك القرار ويلقي بتحديد الضوء على المسؤولية الجماعية للمجلس عن تلبية أبسط احتياجات أربعة ملايين شخص.

السيد أوغاري (بيرو) (تكلم بالإسبانية): نشكركم، السيدة الرئيسة، على عقد هذه الجلسة، والمبعوث الخاص غير بيدرسن على إحاطته القيمة جدا والشاملة. ونعرب عن التقدير للعمل المكثف الذي يقوم به من أجل التقريب بين الأطراف، ونؤكد من جديد التزامنا بكفالة نجاح ولايته. كما نشكر السيدة صباح الحلاق على المعلومات التي قدمتها بعد ظهر هذا اليوم.

ما برحت بيرو تتابع عن كثب عمل اللجنة الدستورية في جنيف وترحب بالروح البناء والاستعداد الذي أبدته جميع الأطراف للتوصل إلى حلول توفيقية. ويجدون الأمل في أن يساعد ذلك في إيجاد الأرضية المشتركة اللازمة للمضي قدما في عملية المصالحة الوطنية. ونشجع المشاركين على ضمان أن تستمر اجتماعات اللجنة ومختلف المواضيع التي تجري مناقشتها فيها في

ويجعل السوريين العاديين يعيشون جحيماً لا يطاق. ويساعد خطابه على إضفاء الشرعية عليهم وحمايتهم من العقاب الذي يستحقونه، والذي لم يفتأ يُشدد نظرياً - وأكرر نظرياً - على ضرورة إنزاله بهم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): طلب ممثل ألمانيا الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد هويسغن (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أقول بإيجاز شديد، أولاً، إنني أعتقد أن القانون الدولي الإنساني والمساعدة الإنسانية مسألتان سياسيتان تماماً وينبغي تناولهما في مناقشة بشأن الحالة السياسية، لأنه لا يمكن فصلهما عنها. ثانياً، أترك مسألة تحديد المسؤول عن إطالة معاناة الشعب - إن كانت ألمانيا أم روسيا - للآخرين حول هذه الطاولة وللجمهور. **الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة المملكة المتحدة.

كنت سأستهل بياي بما قاله السفير الألماني تحديداً، ولكنني سأعود إلى ذلك لاحقاً، إذا سمحتم لي، لأنني أعتقد أن ثمة ربما كثير من الخلط بشأن ما يعنيه حق القانون الدولي الإنساني.

وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المبعوث الخاص والسيدة صباح الحلاق على إحاطتهما الإعلاميتين. وكما قال الآخرون، فإن ما حققاه على صعيد اللجنة الدستورية محل ترحيب شديد. وهو أمر إيجابي جداً وقد يشكل خطوة أولى هامة للغاية نحو تحقيق الاستقرار في سوريا. ونعلم جميعاً بطبيعة الحال مقدار الجهد المطلوب الآن، ولكننا سنستخدم مناقشة اليوم لحث جميع الأطراف على اغتنام هذه الفرصة والاستفادة الكاملة من المساعدة التي هو وفريقه على استعداد لتقديمها.

كما أننا ممتنون أيما امتنان للسيدة الحلاق على انضمامها إلينا اليوم وتذكيرنا بأن العملية السياسية تتجاوز الدستور بقدر كبير. ومن الأهمية بمكان أن تحرز جميع عناصر القرار ٢٢٥٤

على وضع حد لمعاناة الشعب السوري وبناء السلام المستدام في البلد.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): طلبت الكلمة للرد على الملاحظات التي أبدتها زميلنا الألماني. يبدو أنه لم يستمع بعناية إلى البيان الذي أدليت به لأنني لم أذكر القانون الدولي الإنساني، على سبيل المثال. وإلى جانب ذلك، فإنه لم يهتم أيضاً بموضوع البيان، حيث إن الحقيقة هي أننا نناقش التسوية السياسية للحالة في سورية، لا الحالة الإنسانية هناك، وهي موضوع منفصل. ولو كان الأمر كذلك، لكنت بالطبع قد أوليت مزيداً من الاهتمام للحالة الإنسانية التي أراد التحدث عنها، على نحو ما أفهم. إلا إنني أوصيه بأن يطلع على النشرات التي تصدرها وزارة الدفاع الروسية بانتظام، والتي سيجد فيها كيف نقوم بتقديم المعونة الإنسانية ونضمن وصولها إلى من هم في حاجة إليها. ويمكنني أن أؤكد له أننا نفعل الكثير في هذا الصدد.

وعلاوة على ذلك، فإنني أخلص إلى استنتاج مفاده أنه على الرغم من التحذير الذي وجهته بشأن ضرورة توخي الحذر إزاء مصادر المعلومات حول ما يجري في سورية، فإن زميلنا ممثل ألمانيا يبدو أنه قد تطوع في جيش الأشخاص الذين ينشرون معلومات غير مؤكدة بشأن ما تقوم به روسيا والحكومة السورية الشرعية من خلال عدم التحقق مما إذا كانت تلك المعلومات قد ثبت عدم صحتها. ومن الواضح أنه لا يعتزم التخلي عن هذه المهمة. وهذا بالطبع اختياره، وعلى ما يبدو أنه اختيار واع، ولكنني أطلب منه أن يأخذ في الاعتبار أن كل بيان متهور من هذا القبيل لا يؤدي إلا إلى إطالة أمد معاناة سكان إدلب والمناطق الأخرى، ويمثل فرصة ضائعة أخرى لضمان إجراء محاكمة عادلة لمن لا يريدون أن يحل السلام في سورية

تأوي الإرهابيين أو تقف على نحو ما إلى جانبهم ينبغي فعلاً أن تتوقف. فنحن نحاول جاهدين مساعدة الأمم المتحدة على إحلال السلام في سوريا. ونقدم أموالاً على الصعيد الإنساني تحقيقاً لهذه الغاية. فنحن لا نستحق أن يقال بشأننا "إننا نقاتل إلى جانب الإرهابيين"، ولا مبرر للهجمات الموجهة إلينا في هذه القاعة. وإذا ما تكرر ذلك خارج القاعة بصفة شخصية، فستُخذ إجراءات قانونية إزاء تلك التصريحات. وبالتالي، آمل أننا لن نسمع عنها بعد الآن. فهي افتراء ومنافية للحقيقة، شأنها في ذلك شأن الكثير من الأمور التي قالها عن الحالة في سوريا البلدان الممثلان على يميني.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة مجلس الأمن.

وأعطى الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): أتوجه بداية بالشكر إلى السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام، على إحاطته.

لقد شهدنا قبل أسبوعين انعقاد لجنة مناقشة الدستور بشكليها، الموسع والمصغر. وقد تعاملت الدولة السورية بمرونة وإيجابية خلال المرحلة التحضيرية لانعقاد اللجنة. وهو الأمر الذي أكدت عليه الأمم المتحدة ومبعوثها الخاص، الذي أكد لكم في إحاطته اليوم أن الجولة الأولى من اجتماعات اللجنة قد شهدت نقاشات إيجابية تناولت جملة من القضايا المتعلقة بعملها، واعتمدت لائحة الإجراءات الخاصة بها.

وتؤكد حكومة بلادي مجدداً على أهمية التقيد التام بمرجعيات وقواعد الإجراءات المتعلقة بعمل اللجنة الدستورية، وفي مقدمتها احترام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لا سيما أولئك الأعضاء في مجلس الأمن، لسيادة الجمهورية العربية السورية، واستقلالها، ووحدة وسلامة أراضيها، والملكية والقيادة السورية للعملية السياسية، والدور الميسر والحيادي

(٢٠١٥) تقدماً بالتوازي. وقد أشار آخرون إلى الإفراج عن المحتجزين، وعودة اللاجئين والأعمال التحضيرية لانتخابات حرة وشفافة يشارك فيها جميع السوريين، بمن فيهم المعتربون.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لإضافة صوت بريطانيا إلى أصوات الولايات المتحدة، وفرنسا، وألمانيا القائلة إنه لن تكون هناك مساعدة لإعادة الإعمار في سوريا من دون مثل هذه العملية السياسية ذات المصادقية، التي تتجاوز الدستور.

وقد سرتنا سماع آراء السيدة الحلاق بشأن حالة المرأة. فلم تنحصر في النسب المثوية أو في عدد النساء المشاركات رسمياً؛ بل تناولت سبل إدماج أصواتهن وأصوات المجتمع المدني حقاً في العملية السياسية. ولكننا ندرك الجهود الدؤوبة التي تبذلها هي وغيرها من النساء للتغلب على الحواجز التي تحول دون إسماع أصواتهن. وقد كنت في جنيف في عام ٢٠١٢، وشهدت الجهود التي بذلتها نساء سوريا للانضمام إلى طاولة المفاوضات، ومن ثم فإنها أخبار سارة للغاية أنها، والمبعوث الخاص وزميلاتها قد تمكنوا من تحقيق ذلك. وإذا كانت هناك تقارير عن أي ترهيب في اللجنة الدستورية، نأمل أن تقوم الأمم المتحدة بمعالجتها بوصفها أولوية قصوى.

أما عن الحالة في الميدان، كما قلت، فقد تطرق السفير الألماني إلى العديد من النقاط التي كنت أود إثارتها. ولكنني لم أستحسن الخلط بين القانون الدولي الإنساني والمسائل الإنسانية. فلا يتعلق القانون الدولي الإنساني حصراً بالمساعدة الإنسانية. بل يشمل أموراً من قبيل مهاجمة المدنيين، وقصف المستشفيات واستخدام أسلحة الدمار الشامل ضد المدنيين، وكذلك القدرة على حماية المدنيين في الميدان.

ومن هذا المنظور، أعتقد أن ليس ثمة مأخذ على سجل الغرب الحافل. بل بالأحرى على سجل الجمهورية العربية السورية وحليفها، الاتحاد الروسي. وأود أن أقول مرة أخرى في هذه القاعة إن الهجمات على الغرب ومحاولات تصويرنا كجهة

وسرقة مواردها العائدة للشعب السوري، وذلك في ظل صمت مطبق من حملة القلم الإنساني والسياسي والكيميائي في مجلس الأمن ومن يقفون وراءهم. وهكذا يتناغم الاحتلال الأمريكي مع الاحتلال التركي لأجزاء من أراضي بلادي في سرقة مواردها وثرواتها الطبيعية. وبطبيعة الحال، ما اجتمعت دولتان على عداء سورية إلا وكانت إسرائيل ثالثهما. فواحد يسرق الأرض وثان يسرق النفط وثالث يسعى لاستدامة احتلاله للجولان السوري المحتل وقضم أراضي أصحابها السوريين، ويشن العدوان تلو الآخر على بلادي، وذلك في انتهاك صارخ للقانون الدولي ولقرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤) المتعلق باتفاقية فصل القوات في الجولان السوري المحتل.

وآخر تلك الاعتداءات الإسرائيلية هو العدوان الآثم بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، الذي أسفر عن وقوع ضحايا في صفوف المدنيين وتدمير عدد من المنازل. كل ذلك في ظل عجز تفرضه حكومات بعض الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن حماية لإسرائيل. والأنكى من ذلك أن زميلنا الممثل الأمريكي يبرر العدوان الإسرائيلي بأنه تعبير عن "رهاب إيران" مشترك بين الطرفين.

تؤكد حكومة بلادي أن الحرب الإرهابية على سورية لم تندلع نتيجة لخلاف أو انقسام وطني حول الدستور، بل إنها بدأت بسبب الإرهاب الدولي، الذي استهدف سورية لغايات سياسية تتصل بتغيير الخارطة الجغرافية السياسية في المنطقة. وهذا يعني أن الحرب على سورية سوف تنتهي عندما ينتهي الإرهاب المدعوم من الخارج. نقول كل ذلك على الرغم من استعدادنا لتشجيع الوفد المدعوم من الدولة السورية لبذل جهده بغية إنجاز مهمة هذه اللجنة، التي يجب أن تقدم نتيجة أعمالها إلى الشعب السوري، المخول الوحيد بدراسة ما تتوصل إليه والحكم عليه.

إن الشعب السوري يرفض بشكل قاطع الاحتلال والإرهاب الذي تمارسه التنظيمات الإرهابية المتعددة التسميات

للمبعوث الخاص، وعدم فرض أي شروط أو استنتاجات مسبقة أو مواعيد مصطنعة بشأن عمل اللجنة أو التوصيات التي يمكن أن تخرج بها، لأن صياغة دستور الجمهورية العربية السورية ورسم مستقبلها هو ملك حصري للشعب السوري لا يمكن الانتقاص منه ولا التنازل عنه.

ونحن مرتاحون لتأكيدات الأمم المتحدة والمبعوث الخاص في هذا السياق. ونأمل أن يتبلور ذلك بشكل ملموس أثناء الاجتماعات القادمة للجنة مناقشة الدستور الأسبوع القادم. ونحن مرتاحون أيضاً، لأن الوفد المدعوم من الدولة السورية قد شارك بشكل فعال في مناقشات الجولة الأولى. ونؤكد أن هذا الوفد سيقوم بمناقشة مهامه بنفسه انطلاقاً من قناعته الوطنية، كون الحوار سوري - سوري وبقيادة وملكية سورية.

إن أكبر خطر على اللجنة الدستورية هو محاولة البعض التدخل في عملها وعرقلة جهودها لتحقيق أجدات تتناقض مع المصالح الأساسية للشعب السوري، وهو الأمر الذي ينبغي تجنبه.

لقد توقع جميع السوريين أن يتم خلق الظروف المناسبة واللازمة للسماح للجنة بالعمل في أجواء مريحة تتيح نجاحها.

إلا أننا فوجئنا بأن الدعم الذي قدمته بعض الجهات الدولية والإقليمية لعمل اللجنة الدستورية ولإنجاحها، قد تمثل في قيام النظام التركي بغزو واحتلال أراضي سورية، وقتل الكثير من المواطنين السوريين وتشريد ما يزيد عن ١٨٠٠٠٠ مواطن سوري، وذلك بهدف تجميع الإرهابيين الموالين لأردوغان وإيجاد قاعدة لهم على الأراضي السورية، تحت ستار ما أسماه بالمنطقة الآمنة. وهي المنطقة التي ترفضها الجمهورية العربية السورية وتعتبرها أرضاً محتلة، وسيتم التعامل معها على هذا الأساس وفقاً لمبادئ القانون الدولي وأحكام الميثاق ذات الصلة. أما الإدارة الأمريكية، فقد تفردت بإعلان دعمها لعمل اللجنة الدستورية بطريقتها الخاصة المتمثلة باحتلال آبار النفط السورية

والولاءات، ومنها داعش وجبهة النصرة والإخوان المسلمين وهيئة تحرير الشام، وهي كلها كما تعرفون منظمات تخرج كوادرها من كبريات الجامعات الغربية التي تدرس القانون الدولي الإنساني، في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا وبلجيكا، كلهم خريجو جامعات كبرى في الغرب. يقطعون الرؤوس ويأكلون الأكباد ويحرقون الناس. هذا جزء من القانون الدولي الإنساني. هكذا تعلموا.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى المشاورات غير الرسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٥.

كما يرفض الشعب السوري أي مشروع انفصالي أو شبه انفصالي، مهما كانت صيغته والألاعيب الإعلامية التي يتم تقديم هذا المشروع من خلالها. ويطالب شعبنا بالرفع الفوري